Noria Research
Middle East & North Africa

قيس سعيّد اليوم، فماذا عن الغد؟

تونس في زمن ما فوق السياسة

أكتوبر 2023

كولين باورز

مؤسسة نوريا للأبحاث

مؤسسة نوريا للأبحاث هي منظمة بحثية مستقلة وغير ربحية، لها امتداد ضمن الأوساط الأكاديمية.
تتمثل مهمة المؤسسة الرئيسيّة في أن تستمدّ المعلومات من مصادرها الميدانيّة وتوظّفها ضمن أعمال بحثيّة ذات قيمة، لإنارة صانعي القرار ولإثراء النقاش العامّ.
واقتناعا منّا بأنه لا يمكن فهم الأزمات السياسية دون معرفة دقيقة بالتحولات الميدانيّة، فإن منظمتنا تسعى
إلى اعتبار العمل الميدانيّ كأداة علميّة أساسيّة ضمن جهودها البحثية.
وإدراكا منّا، كذلك، بأن على المعرفة أن تعود بالنفع على المجتمع، تلتزم منظمتنا بإرساء سبل الحوار بين الفاعلين الميدانيّين وصانعي القرار والمواطنين من ذوي الاهتمام بالقضايا المطروحة.
ومنذ إنشائها في سنة 2011، يُغطي العمل البحثي لنوريا الآن كلا من الأمريكتين، أوروبا، شمال أفريقيا،
الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

برنامج نوريا للأبحاث -الشرق الأوسط

برنامج نوريا للأبحاث -الشرق الأوسط: يقع المقر الرئيسي لبرنامج نوريا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في باريس .و يجمع البرنامج ثلة من الباحثين الذين يتمتعون بمسيرة طويلة من الخبرة البحثية المتنوعة والممتدة على مستوى المنطقة. كما يتمتع أفراد هذا البرنامج بقابلية العمل حول البيئات الاجتماعية والسياسية الهشة عبر الارتكاز على المعطيات الميدانيّة وذلك بغرض إثراء النقاش العام، وإرشاد القرارات السياسية، وإسناد حملات المناصرة المتعلّقة بالمواضيع البحثية ضمن المنطقة المتوسطيّة.
واقتناعا منّا بأولوية البحوث التطبيقية والدقيقة للديناميكيّات الإقليميّة، يسعى برنامجنا جاهدا إلى تقاسم المعرفة بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.ويهدف في ظل تراجع الفضاء العام،إلى تعزيز قضايا العدالة الاجتماعية والشمول والديمقراطية.

المؤلف

كولين باورز هو زميل أول ورئيس تحرير برنامج نوريا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حاصل على درجة الدكتوراه من كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في سنة 2020 ، عمل إثر ذلك كباحث في مرحلة ما بعد الدكتوراة بكلية العلوم السياسية في باريس سنة 2022. تحصل باورز على منحة "فولبرايت" مرتين ويمتلك خبرة بحثية تتجاوز العقد من الزمن حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
"باورز" هو متخصص في الاقتصاد السياسي من حيث التكوين وقد قام بعمل بحثي ميداني في فلسطين، والأردن، وتونس، كما نُشرت أبحاثه في عديد المجلات الأكاديمية والصحافة الدوليّة و عدد من المراكز البحثيّة.

جدول المحتويات

النتائج الرئيسية | ٥

ملخص تنفيذي | ٦

١. مقدمة | ٧

٢. ما هي "السعيّديّة"؟ | ٨
رجل القانون المُستبدّ
استبداد دون سياسة
انهيار النُخب
المقارنة من أجل فهم أعمق: شعبوية سعيد من منظور مقارن
ركائز الشعبوية اليمينية المعاصرة
شعبوية سعيد الرديئة

٣. متاعب المستبد ليست مكاسب للآمال الديمقراطية | ١٩
نظام فاشل
قصور المكونات السياسية: الأحزاب السياسية التونسية المُتخلّفة عن الموعد
الطريق إلى ما فوق السياسة
إشكاليات الجمهور المُنفصل عن الهياكل التمثيلية
ما فوق السياسة والقضاء على آمال إحياء الديمقراطية

٤. خاتمة | ٢٨

النتائج الرئيسية

١ على النقيض من عديد الأنظمة الاستبدادية الأخرى، يُظهر نظام قيس سعيد اهتماما يسيرا ببناء الشرعية من خلال الأداء الاقتصادي، حيث يراوح نهج الرئيس في الحوكمة الاقتصاديّة بين اللامبالاة وعدم التماسك. وكان من نتائج ذلك تعميق للمشاكل الهيكلية الموجودة مسبقًا، مع ظهور مشاكل جديدة وحادة مثل تراجع مخزون العملة الصعبة ونقص المواد الأساسية في الأسواق.

٢ اعتمد أسلوب سعيد في تركيز سلطته بشكل كبير على القمع وإغلاق الفضاءات المؤسسية المستقلة، وتوظيف النصوص القانونيّة على المقاس. وبذلك فإن الرئيس يُهمل الأدوات السياسية التي عادة ما يستخدمها الشعبويون اليمينيون داخل السلطة: وهي التنظيم الجماهيري وتقييد النخبة وسياسة دولة الرعاية الموجهة وإرساء تحالف النمو.

٣ عند وضع سعيد ضمن سياق مقارن، فإنه يمكن تشبيه نظامه إلى حد كبير بالأنظمة الشعبوية المتقلبة المعاصرة مثل نظام "جاير بولسونارو" في البرازيل أكثر من تشبيهه بالنماذج الأوتوقراطية التي مارست الحكم لفترة طويلة على غرار فيكتور أوربان في المجر أو رجب أردوغان في تركيا.

٤ يُشير تقييم الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تونس اليوم إلى أن قبضة الرئيس على السلطة لم تعد قوية كما يبدو للوهلة الأولى، غير أن ذلك لا يعني أن آفاق الديمقراطية آخذة في الارتفاع في المقابل.

٥ الاستياء الشعبي من الأحزاب السياسية التونسية ومن الشخصيات التي قادت التحول السياسي في البلاد ما بعد 2011 لا يزال كبيرا. كما أن الدعم الشعبي للمؤسسات التمثيلية ولفكرة المؤسسات الوسيطة نفسها بقي ضعيفا. يمكن تفسير هاتين الحقيقتين السائدتين في الحياة السياسية بعوامل متعدّدة، ومنها أساسا الضغوط التي يفرضها الاقتصاد العالمي على سيادة الدول والتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والفكرية التي لا تؤثر على تونس فحسب، بل على العالم من حولها؛ ودون أن ننسى أيضا الإخفاقات الملحوظة لمختلف الطبقات السياسية خلال فترة ما بعد2011.

٦ لا ينبغي التقليل من إمكانية تحرك القوى الشعبية لإسقاط قيس سعيد، بالرغم من أن احتمال حدوث ذلك قد يتضاءل بسبب التسييس المتزايد للجيش.

٧ في حال إزاحة سعيد من قصر قرطاج، ستُصبح عمليّة إعادة النظام الديمقراطي للبلاد عسيرة للغاية بسبب نقص الثقة لدى المواطنين في المؤسسات التمثيليّة.

٨ بالنسبة لمن يزال يبحث عن دعم للديمقراطية في تونس، سواء داخل البلاد أو في الخارج، فمن الضروري ألا يقتصر التركيز على معارضة قيس سعيد فقط. بل ينبغي التفكير بنفس الدرجة في الجهود الممكنة لتغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التي ستحدّد بدورها ما هو ممكن سياسيّا.

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير الصادر عن برنامج نوريا للأبحاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشخيصا للحظة السياسية الراهنة في تونس. حيث يشرع في مساءلة طبيعة وآفاق منظومة الحكم الاستبدادي المتمحورة حول شخصية قيس سعيد منذ سنة 2021. وانطلاقا من ذلك، سيتم تقييم مدى إمكانية استعادة الديمقراطية.

يعرض هذا البحث مجموعة متنوّعة من النتائج، استُمدّت من مخرجات العمل الميداني والتحليل التاريخي والمقارن. إذ نُلاحظ بأن استبداد قيس سعيد غير تقليدي من وجهين مهمين: فهذا الاستبداد لا يُبالي، بداية، بكل من الأداء والشرعية القائمة على الأيديولوجية. وثانياً: هو يتخلى عن كلّ محاولة ذات معنى ل«تنظيم حالة من الثبات»: ،حيث يكرّس نظام سعيد القليل من الموارد لإرساء المؤسسات التي يمكن لها عقلنة إدارة الصراع داخل النخبة واختيار ومُعاقبة المنافسين المحتملين أو جمع المعلومات عن السكان وربط الفئات الاجتماعية المختلفة بالدولة. ونظراً لهذه الخصائص غير التقليدية وضعف مؤهّلات النظام في المجالات الثلاث الحاسمة في إطالة عمر الأنظمة الشعبويّة اليمينيّة - وهي بالأساس، التنظيم الجماهيري، وإدارة تحالف للنمو، وتطوير دولة الرعاية المُوجّهة – يفترض مؤلف التقرير أن استمراريّة سعيد على سدّة الحكم، التي تعتمد بشكل متزايد على القمع، قد تكون محدودة على المستوى الزمني.

وبغض النظر عما يبدو أنه ملاحظة متفائلة من الكاتب، إلا أن نتائج هذا البحث تفترض أيضًا أن احتمالية انتعاش فكرة العودة إلى الديمقراطية على المدى القصير إلى المتوسط ضئيلة للغاية. وتقوم هذه الفرضيّة الاستشرافيّة على واقع المزاج الشعبيّ الحالي، المستاء من الأحزاب السياسية والمُتخوف من المؤسسات التمثيلية. هذه الحقائق التي تهيمن على الحياة السياسية المُعاصرة في تونس – والتي تعود أسبابها إلى مسارات تاريخية خاصّة بالسياق التونسي أو عامة غير متعلّقة به على وجه التحديد– تقلل من فرص الديمقراطية بطريقتين: (١) إذ أنها تقلل من احتمالية قيام تحرّكات شعبيّة داعمة لحركات المعارضة التي لايزال يقودها حتى الآن الفاعلون الرئيسيون في مرحلة الانتقال الديمقراطي، (٢) وثانيا، في حال إزاحة سعيد، فإن عملية ترسيخ الحكم الديمقراطي ستظلّ عسيرة التنفيذ للأسباب المذكورة آنفا.

وفي النهاية، يختتم التقرير بنقاش سريع لعدد من التوصيات السياسية الموجهة للمجتمع الدولي. وكما يوضح المؤلف، فإن إدانة قيس سعيد أو معارضته لن تكون كافية من أجل إعادة تونس إلى مسار الديمقراطية. بل يجب بدلا من ذلك اتخاذ خطوات تسعى لتوفير الظروف المساهمة في بناء علاقات قوية بين الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية، والتي من دونها لن تكون العلاقات صحية بين الطرفين. و كذلك من الأهمية بمكان تخفيف عبء المديونية واتخاذ عدد آخر من التدابير التي تهدف لخلق متنفس للسياسات الاقتصاديّة.

١.
مقدمة

تُعدّ تونس، كما أعيد تشكيلها منذ انقلاب قيس سعيد في جويلية 2021، أرضا مثقلة بالتحديات، كما أن نظامها السياسي الحالي يرزح تحت تناقضات متنوّعة. فقد عاد الاستبداد مرة أخرى، على الرغم من أن هذه النسخة منه لم تتأثر بالمبدأ والهدف الرئيسي لهذا النوع من الحكم : أي تنظيم حالة الثبات والاستقرار. حيث يقدّم الرئيس التونسي نفسه كشعبوي، على الرغم من أنه يظهر لامبالاة تجاه الرفاهية الاجتماعية ولا يعير سوى قليل من الاهتمام لتحريك الجماهير أو إرساء علاقة وطيدة مع الشعب. فالبلاد هي موئل لعديد المواطنين المتشبثين بالحريات التي تمكنوا من الحصول عليها بشق الأنفس، على الرغم من شعورهم بالارتباك إلى حد كبير بسبب القمع من القادة المنتخبين ديمقراطيا في الماضي. كما أن الإيمان بقدرة الشارع – عبر التجمعات غير المنظمة والقوة الحركية للأصوات الاحتجاجية التي ترتفع كصوت واحد، مستمر مع ذلك، في مقابل غياب الثقة في المؤسسات التمثيلية والهياكل الوسيطة.

كيف يمكن إذن فهم هذه التناقضات بشكل أفضل؟ ماذا قد تعني بالنسبة لحاضر تونس؟ لمستقبلها؟ ما الذي تُخبرنا به حول اللحظة التاريخية الراهنة، بعيدا حتى عن السياق التونسي؟

الإجابات المطروحة في هذا التقرير مُستمدّة بالأساس من فكرة محدّدة، هي مفهوم "ما فوق السياسة" (hyperpolitics) الذي اقترحه المفكر "أنطوان جاغر". إذ بمتابعته للتغيرات التي لوحظت داخل المجتمعات الغربية في أعقاب سنوات التسعينيات الطويلة، يستخدم جاغر مفهوم ما بعد السياسة لتفسير أشكال التحركات العفوية وغير المهيكلة التي برزت باعتبارها النمط السائد للتعبير السياسي الجماهيري في أجزاء عديدة من العالم، و كذلك لإدراك أزمة الأحزاب السياسية والبرلمانات وفهم الانتفاضات الشعبية المتواصلة التي تتحرك "مثل قنبلة نيوترونية تضرب الأفراد المتواجدين داخل الإطار، ولكنها تترك كامل البنية التحتية سليمة[1]."

وكما سيتم توضيحه في ما بعد، فإن مفهوم Jager يعد نموذجا جيدًا لتفسير الترتيبات السياسية التي سادت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الربيع العربي. وفي حالة تونس، يمكننا اعتبار هذا المفهوم بمثابة المفتاح الهيكلي لفهم إخفاقات الديمقراطية الانتقالية وغياب الفكر المؤسساتي ووساطة المصالح التي وصمت استبداد قيس سعيد وكذلك لتفسير الاحتمالات الضعيفة لعودة الديمقراطية في المستقبل.

تم تبويب التقرير على النحو التالي: حيث تم الشروع في تقييم النظام الحاكم الحالي و وضع قيس سعيد في مقارنة مع أمثلة أخرى للاستبداد والشعبوية اليمينية. يحدد هذا التقييم الذي قمنا به هنا الخصائص التأسيسية للاستبداد والشعبوية اليمينية السعيدية، وعلى ضوء هذه الخصائص، تمّ استقراء تضاؤل فرص بقاء نظام سعيّد على سدّة الحكم. ومن هنا انتقلنا في ما بعد إلى دراسة الأشكال الجديدة من التحركات الاجتماعيّة بالتركيز على المسارات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الجارية على المستوى المحلي والعالمي لأنها على صلة بأنماط الإدراك والفهم والسلوك المجتمعي. وبذلك يضع التقرير روابط سببية بين المسارات المعنية والتفكك الاجتماعي وعزوف الجمهور عن المؤسسات التمثيلية، وتصاعد الهوس الأخلاقي بالفساد. حيث تحدد جملة هذه الروابط ركائز الحياة السياسية التونسية المعاصرة باعتبارها المحركات الهيكلية للأحداث على مدى الاثني عشر عاما الماضية، إضافة للتطورات الظرفية الأخرى. كما تمكّن مختلف هذه العوامل وخصائصها الهيكليّة من التنبؤ بالتصورات المستقبلية للسنوات المقبلة. ثم ينتهي التقرير بخاتمة موجزة، تطرح عددا من التوصيات الموجّهة للمجموعة الدوليّة.

[1] Anton Jager, "Everything is hyperpolitical: A genealogy of the present", The Point, 29, 22/2/2023

٢.
ما هي السعيديّة؟

إن الممارسة السياسية لقيس سعيد تتحدّى كافة الأشكال المألوفة، إذ يختلف هذا النمط من الاستبداد عن نظرائه في الخليج ومناطق أخرى من شرق آسيا. فمشروع سعيد لا يهتم كثيرًا بالشرعية المبنية على الأداء، حيث لا يوجد دليل أكثر وضوحًا مما هو عليه الحال من لامبالاة ساكن قرطاج في مواجهة الأزمات الاجتماعية والتنموية المتداخلة التي ترزح تحتها البلاد من قبيل ارتفاع معدلات الانتحار وتعاطي المخدرات[1] ومحاولات عبور البحر وتفشي الأمراض العقلية لدى الفئات الشبابيّة، إذ دائما ما يمرّ على هذه المسائل في خطاباته مرور الكرام. أما مشاهد الرفوف الفارغة داخل المغازت وأزمة تجميد الأجور والتراجع الاقتصادي فلا تجد لها تفسيرا في خطاباته سوى عبر تلميحات غامضة تليح باللائمة على الاحتكار وخيانة اللوبيات الاقتصادية.

تشهد البلاد تطبيقا صارما لسياسة التقشف، حيث يتم تحويل ملايين الدينارات إلى صفوة أثرياء البلاد عبر سياسة الاقتراض العمومي وسياسات دولة الرعاية الاقتصاديّة التي تستفيد منها فئة محدّدة من السكان عبر قانون جبائيّ لم تتمّ مراجعته منذ أمد طويل، على الرغم من أن الدولة تواصل زعمها الدفاع عن العدالة الاجتماعية. و منذ سنتي 2022-2023، عندما بدأ الاقتراب من حافة الهاوية يشتدّ بشكل كبير، ارتأى الرئيس الذي يمارس سلطة الحكم عبر المراسيم شلّ الدولة، وتنازل عن مهام القيادة لطاقم من التكنوقراط غير الملهمين، غير أنه لم يتوان مع ذلك في تقويض أية خطة يقترحونها. وإذا كان الكثير من المستبدين يعرضون على مواطنيهم مقايضة الرفاهية بتقييد العمل السياسي فإنه لا يمكن اعتبار المثال التونسي من ضمنها بكل تأكيد.

[2] حسب وزارة التربية ، فإن معدل استهلاك المخدرات بين تلاميذ المعاهد الثانوية في تونس قد بلغ 9.2 بالمائة. كما أن استهلاك الكحول مرتفع أيضا. يمكن الاطلاع على:
"Tunisia—Hatem Ben Salem: 9% of Tunisian students use drugs", Tunisie Numérique, 19/12/2019.

SYMPTOMS OF SOCIAL FAILURE

Risking death on the Med

Since 2020, the number of attempted Sea Crossings from Tunisian territory has steadily increased. Crossings spiked in 2023: In the first three months of the year, **1885** persons made it to Italy from Tunisian shores while an additional **14,963** were intercepted in attempting to. These figures represent **100%** and **400%** increases, respectively, on those of 2022.

Mental health Crisis

The Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux documented 45 suicide attempts during the first three months of 2023, **1/3** of which were by **self-immolation**. The number of attempts represents a **25%** increase as compares to 2022. A groundbreaking report from International Alert, meanwhile, centered on 18-29 year-olds from working class areas in El Kabaria, Kasserine, and Tataouine, **showed a significant majority suffering from anxiety, 28% suffering from depression,** and **a large majority thinking frequently of migrating**. When asked for the primary cause of their distress, **uncertainty about the future was identified by more** than four of every five research participants.

Joblessness

According to the government's official statistics, the unemployment rate since Kais Saied's coup has fluctuated between **15.6** and **17.9%.** Accounting for a labor force participation rate of less than **50%**, this means a little more than **40%** of the working age population has a job. Insofar as **43.9%** of the employed are employed informally, these are indicators of a labor market in deep distress.

Data provided by the Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, the National Institute of Statistics, International Alert, and the World Bank

و في الآن ذاته، وفي قطيعة كذلك عن الأمثلة المعروفة في القرن العشرين، فإن الاستبداد الجديد في تونس لا يُظهر سوى اهتمام ضئيل بكسب المساندة عبر الولاء الأيديولجي. وهذا لا يعني طبعا أن سعيد يستغني عن التأثير الأيديولوجي تماما، فنزعته "المحافظة الطوباوية" واضحة ومحببة لشريحة هامة من المحافظين من غير الإسلاميين[3]. وتمثلاته وأفكاره العالمثالثيّة- المتخمة بالإشارات لمفاهيم السيادة الاقتصادية والتحدي ذي الصبغة المسرحية لصندوق النقد الدولي – يجد قبولاً بين الشباب وقطاعات كبيرة من اليسار[4]. وتأييده لنظرية سفيان بن صغير حول "الاستبدال العظيم" يحظى بالمساندة من الفئات التي تميل إلى ربط أسباب الأزمات العالمية بالشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع. وقد حظيت هذه النظرية بدعم من بعض كبار الرتب العسكرية (الأميرال المتقاعد كمال العكروت على سبيل الذكر[5] ومن بعض الزعماء الأوروبيين اليائسين أيضًا [6]: فبعد بضعة أيام من اتخاذ الإجراءات الردعية ضد الهجرة - التي تتمثل بشكل أساسي في النقل القسري لأكثر من ألف من أفارقة جنوب الصحراء إلى المناطق الصحراوية الواقعة على مسافة قريبة من الحدود الجزائرية والليبية-، وصل كل من رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس الوزراء الهولندي مارك روتي، ورئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني إلى تونس للإعلان عن التسريع بحزمة مساعدات تبلغ قيمتها مليار يورو[7].

Barrett Limoges, « Kais Saied, the conservative 'utopian' leading Tunisia's electoral revolt », Middle East Eye, 18/9/ 2019 [3]
International Crisis Group, « La Tunisie de Saied : privilégier le dialogue et redresser l'économie », Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord, 232, 4/2022 [4]
Kamel Akrout, « Du risque d'une migration incontrôlée », Études Marines : La Méditerranée, 23, Centre d'études stratégiques de la marine, 5/2023 [5]
Monica Marks, « Tunisia's President gives life to a Zionism conspiracy theory », New Lines Magazine, 21/3/2023 [6]
Human Rights Watch, « Tunisia: no safe haven for black African migrants, refugees », rapport, 19/7/2023 [7]

و بذلك نصّب سعيد نفسه كحارس أو لنقل، كبيرا لكهنة الحرب ضد الفساد. ولو أن هذا الخطاب لم يعد بنفس الدرجة من الحماس كما كان عليه الأمر من قبل (فلم تكلّل مثلا عملية الصلح الجزائي مع المئات من رجال الأعمال مقابل إسقاط التتبعات عنهم بالنجاح إلى اليوم)[8]، غير أن خطاب مكافحة الفساد لا يزال مستمرا في إثارة شعبية للرئيس لدى البعض، كما هو الحال بالنسبة لوعوده باستعادة الثورة عن طريق الديمقراطية المباشرة. وإذا نظرنا إلى الموضوع في مجمله فإن هذا "الأرخبيل من النصوص والشخصيات"، إذا استعرنا عبارة توكفيل، لا يمنع من أن يقدم رؤية معيّنة، مهما اكتساها من هوَس، عن الوضع الذي عليه العالم اليوم وما ينبغي أن يكون عليه. و باستثارة المزيد من المشاعر الشعبية، فإن مثل هذا التوغل في الخطاب الأيديولوجي لم يساهم في صعود سعيد فحسب، ولكنه أدى إلى فشل المعارضة في توحيد صفوفها أو استعادة جسمها السياسي .

و مع ذلك، فإن كل هذا لا يغير حقيقة أن سعيد وحلفائه لا يظهرون أيّ شكل من الطموح والوسائل اللازمة لبناء ماهية ثورية (مضادة). فمبادرات التأثير الشعبي، إن جاز لنا أن نسميها كذلك، تقتصر اليوم على النشاط السيبراني الشكلي والدعاية التي يقوم بها "المؤسسون"، وهم مجموعة من الأنصار الذين ساعدوا في هندسة صعود سعيد ولكن سرعان ما فقدوا إشعاعهم على إثر وصول رمزهم إلى السلطة [9]. أما الرسائل التي يبعث بها النظام، فتعتمد على إلقاء خطابات منمّقة باللغة العربية الفصحى التي لا تستطيع الأغلبية الواسعة من التونسيين فهمها[10]. غير أن المدافعين عن سعيد في وسائل الإعلام كثيرون، ولا ينبغي التهوين من عملهم في نشر أطره الأيديولوجية. أما أولئك الذين يمكن أن يقدموا بديلا عنهم فلا يجدون سوى مساحة متضائلة مع الوقت لتقديم طرحهم المناهض للسلطة: إذ شهدت بداية سنة 2023، اعتقال شخصيات معارضة (من بينها عدد من الصحفيين) بوتيرة متزايدة، فضلا عن القيود الأخرى المفروضة على حرية التعبير – ومن أكثرها خطورة المرسوم عدد 54 لسنة 2022، الذي يهدف ظاهريا إلى مكافحة انتشار "الأخبار المزيفة" – .

و مع الضغط السياسي الذي يدفع المؤسسات الصحفية ذات التوجه الربحي إلى التركيز على البرامج الرياضية والترفيهية إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت هدفا للمضايقات الأمنية، فإن حتى تقنيات المعارضة الإيديولوجية أصبحت غير آمنة اليوم[11]. ومع ذلك، فإن الصورة التي يمكن رسمها اليوم تتمثل في رئيس قادر على القمع أكثر من قدرته على المحاججة وتقديم الطروحات الفكرية المضادة، خصوصا عندما سرت شائعات في ربيع 2023 عن إحياء وزارة الإعلام، و هو ما يعدّ ترسيخا لذلك التمشي[12]. و إلى أن يحدث مثل هذا الأمر، فإن سعيد وأتباعه لم يستطيعوا غرس أفكارهم وتفسيرها في الوعي الجمعي للجماهير، ومما يؤكد ذلك العزوف الشعبي عن المناسبات التي كان الرئيس يرتئي من خلالها أنها تجسيد فعلي ل"حكم الشعب" وإرادته – على غرار الاستشارة الإلكترونية حول الدستور الجديد (ونظام الحكم) ثم لاحقا الاستفتاء حول مشروع الدستور الجديد؛ ودورتي الانتخابات التشريعية لمجلس نواب الشعب التي نظمت في شتاء 2022-2023 –.

[8] معظم تصريحات سعيّد الساذجة حول الفساد تستند إلى تقرير نُشر سنة 2011من قبل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة التي ترأسها عبد الفتاح عمر، مدرس قيس سعيد سابقا وأحد منظري بن علي لفترة طويلة. يُشير التقرير إلى 460 من رجال الأعمال الذين استحوذوا على ما يقارب 10 مليار دولار بطرق غير مشروعة.

[9] Khadija Mohsen-Finan, “Tunisie. La toute-puissance du président Kaïs Saïed”, Orient XXI, 8/2/8, 2022

Habib Lassoued, “How social media helped Kais Saied beat the competition”, The Arab Weekly, 9/9/2019

[10] Haifa Souilmi, « A tale of two exceptions: everyday politics of democratic backsliding in Tunisia”, The Journal of North African Studies, 2023

[11] Rihab Boukhayatia, “Chaînes TV Tunisiennes : Dépolitisation en marche”, Nawaat, 28/3/2023

[12] Africa Intelligence, “Kais Saied mulls reviving information ministry “, 24/4/2023

حملة سعيد على حرية التعبير

استهدف نظام سعيد الصحفيين بوتيرة متزايدة خلال الآونة الأخيرة. ففي الأشهر الستة الأولى من سنة 2023، استخدم النظام التشريعات المتعلّقة بالأمن ومكافحة الإرهاب في البلاد بالإضافة إلى المرسوم المتعلق بالجرائم الإلكترونية لاعتقال وتوجيه التهم ضد ستة صحفيين. ومنذ سنة 2021، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 21 قضية انتهاك لحقوق الإنسان ضد الصحفيين. كما أن نفاذ الصحفيين إلى الأعمال الحكومية أصبح مقيدًا. وفي يونيو/جوان الماضي، مُنعت الصحافة من تغطية جلسات اللجان لمجلس نواب الشعب الجديد. وفي نفس الشهر كذلك صدر حكم قضائي يمنع تداول الصحافة في حيثيات محاكمات العشرات من المعارضين السياسيين الذين يوجه لهم النظام حاليًا تهم "التآمر على أمن الدولة".

و بالنظر إلى المستقبل، يبدو أن النظام يمهد السبل نحو تقييد كامل لحرية التعبير. ويعدّ إصدار المرسوم المذكور آنفا بشأن الجرائم الإلكترونية خطوة حاسمة في هذا التمشي، حيث أن هذا المرسوم الذي صدر في سبتمبر 2022 قد عدّ نشر "الأخبار الكاذبة" جريمة جنائية. ويبقى ما يمكن اعتباره أخبارًا مزيفة رهنا بتفسير السلطات، حيث وفر هذا المرسوم لقصر قرطاج أداة مرنة جدا لضبط حرية التعبير

رجل القانون المستبدّ

كما أن تجاهل مسائل الشرعية يضع من الحكم الاستبدادي التونسي حالة غير مطابقة تماما للنماذج القائمة، فإن نهج الرئيس في مأسسة سلطته يبقى على غاية من التفرّد كذلك. حيث يتبع منهج سعيد، الذي يحكم بشكل أو بآخر عبر المراسيم والأوامر، تفسيرًا قانونيًا وحرفيًا لمقولة بورقيبة "أي نظام؟ أنا النظام! وفي الواقع ، فإن المواقع الحكومية التي ظلت مستقلة سابقا عن مكتب الرئاسة إما قد تم إغلاقها أو الاستيلاء عليها في ظل السنتين الأخيرتين. وتم تجميد برلمان 2019 في 25 يوليو/جويلية 2021 ثم حله في مارس 2019. ثم تم الالتفاف حول الإشكاليات القانونية المتعلقة بالتسلسل القيادي العسكري عبر إعلان سعيّد لنفسه قائداً أعلى في ماي 2021. و ضُرب مبدأ استقلالية السلطة القضائية والقضاة عبر عدد من المناورات القاسية خلال سنة 2022. أما الهيئات المستقلّة على غرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) فقد تم إغلاقها.

وعبر استغلال الإخفاقات التشريعية في الماضي القريب والبعيد وتحديد المعايير الدستورية لحالة الطوارئ عبر مفاهيم فضفاضة، تحولت الرئاسة التونسية إلى نمط سيادي "شميدتي" (نسبة إلى كارل شميدت) بامتياز[13]. وبحيازته لجميع السلطات، أصبح سعيد الآن هو القانون بل وما فوق القانون كذلك، إذ تم إعادة تشكيل الدولة في هذا الصدد، لتصبح مجرد أداة إدارية لتنفيذ إرادة السلطة. ولم يكن إحداث الهيئات التشريعية والبلدية سنة 2023 إلا تأكيدا لهذا التمشي. فمجلس نواب الشعب الجديد – وهو الغرفة الدنيا من البرلمان، قد مُنع من احتضان معارضة مهيكلة حسب القانون الانتخابي الجديد الصادر في سبتمبر 2022، الذي يعبر عن قراءة سعيّد الخاصة[14]. وهو ما مكّن الرئاسة من السيطرة على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إثر ذلك. وقد تمّت هندسة مجلس الجهات والأقاليم المرتقب، وهو الغرفة العليا من البرلمان، والمجالس المحلية، على نحو مماثل لعرقلة تماسك المعارضة.

[13] يعد الفصل الثامن من مجلة المرافعات والعقوبات العسكريّة لسنة 1957 والقانون عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال، والفصول 67،71 و128 من المجلة الجزائية، أهم النصوص المتعلّقة بالمسألة.

[14] *Sarah Yerkes et Mohammad al-Mailam, « Tunisia's new electoral law is another blow to democratic progress », Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, 11/10/2022.*

النظام البرلماني الجديد في تونس

تمت هيكلة إخضاع مجلس نواب الشعب إلى السلطة التنفيذية من خلال إعادة كتابة سعيد للقانون الانتخابي في سبتمبر 2022. أما جوهريا فقد، ألغت تعديلات الرئيس التصويت على القائمات والتصويت على أساس التمثيل النسبي المبنيّ على الأحزاب (طريقة هوندت)، وتمويل الحملات الانتخابية، وشروط الترشح (وقف التمويل العمومي للحملات الانتخابية ومنع الترشح لكل شخص توجد في شأنه تتبعات قانونية) وإجراءات سحب الوكالة من عُشر الناخبين. وفي الواقع، أدت كل هذه الإجراءات إلى نزع الأهمية التشريعية من الأحزاب السياسية وجعلت من مجلس النواب ما يُشبه مكتب الضبط حيث لا يوجد للنواب هامش للتحرك المستقل (إذ يمكن لعُشر الناخبين أن يسحبوا الوكالة من أحد النواب في دائرته، وهو أمر لا يستحقّ الكثير من التنظيم). ويمكن ملاحظة آثار هذا التغيير في التركيبة الحالية لمجلس نواب الشعب ورئاسته. حيث لم تتعد نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية 11.4٪ من مجموع الناخبين في نهاية شهر جانفي/يناير 2023، وأصبح هذا المجلس أكبر سنا وأكثر ذكورية من سابقيه، وتضمّ أكبر كتلة من النواب ضمنه ائتلافا من أعضاء حزب نداء تونس السابقين الذين توحدهم الانتهازية بقدر ما يوحدهم الخضوع لقرطاج. ويأتي على إثر هؤلاء مباشرة تحالف من اليساريين الموالين لسعيد[15] في حين لا يعدو أن يكون رئيس المجلس الحالي – المحامي المسنّ إبراهيم بودربالة – سوى تابع مطيع للسلطة[16].

ولا يُمكن أن نأمل الكثير من الغرفة الثانية للبرلمان التي سيتمّ انتخابها قريبا وهي مجلس الجهات والأقاليم وكذلك المجالس المحلية، إذ لن تحظى المجالس المحلية بصلاحيات كبيرة في اتخاذ القرار أو مناقشة قرارات السلطة التنفيذية . ففكرة هذا المجلس مستوحاة من تأثر سعيد ب"المجلس الكبير" الذي يعود إلى أواخر الفترة الاستعمارية. أما الصلاحيات الغامضة التي سيتمتع بها هذا المجلس فستجعل منه بمثابة الثقل المضاد لمجلس نواب الشعب في حالة ميل هذا الأخير نحو الإستقلالية. في حين يدفع الجمع بين تحديد النطاقات المحلية و الرقابة التي يمارسها رؤساء الإدارات المحلية إلى أن تصبح المجالس المحلية مجرد وسائط جديدة للزبائنية ليس إلا[17].

استبداد بلا سياسة

و في حين أن اتساع نطاق التغيير المؤسسي الذي قام به سعيّد إلى الآن مذهل، إلا أن أحد أهم الأوجه التي يرتكز عليها سعيد في الجانب المؤسساتي– وأحد الأشياء التي تميزه مرة أخرى بالمقارنة مع نظرائه الدوليين – هو تجاهل التبعات السياسية. وهذا العامل بالتحديد يمكننا من الاهتمام بالفلسفة من وراء المجالس المحلية، ومخطط سعيد في تجريم المعارضة وسجن رموزها: فكل هذه الأمور سياسية للغاية. في حين أننا نلاحظ مع مرور الوقت، عدم اهتمام سعيّد الملحوظ عندما يتعلق الأمر بإحداث أصناف المؤسسات التي اعتمد عليها المستبدون تاريخياً لاستقطاب النخبة وحل النزاعات بين أعضاء التحالفات الحاكمة، وجمع المعلومات عن المواطنين، وربط مختلف الفئات الاجتماعيّة بالدولة.

و يمكن أن تُعزى حالة اللامبالاة هذه في عدم ثقة سعيد الأيديولوجيّة بالمؤسسات الوسيطة والازدراء الذي يحمله خصوصا تجاه المؤسسات التمثيلية في فترة ما بعد 2011. و بسبب تأثير تلك النزعة عليه، يرفض سعيد حتى الآن، إنشاء حزب سياسي خاص به، أو أن يرتبط رسميًا بحزب موجود، بل حتى أن يستخدم سلاحا مؤسساتيا قد يعتمد عليه في الإدارة السياسية للدولة عبر استقطاب النخب أو الجماهير.

كما تجنب سعيد أيضًا الاعتماد على مختلف الوسائل الأخرى المتاحة لترسيخ نظامه مؤسسيًا بين النخبة والشبكات الاجتماعية. فعلى الرغم من لقاءاته المتكررة مع رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (UTICA)، فإن سعيد ساهم بشكل كبير في إضعاف الروابط العميقة، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تجمع بين الدولة والفئات الاقتصادية الأكثر تأثيرا. كما دمّر سعيد أطر التفاهم التي جمعت منذ رحيل بن علي بين الطبقة الحاكمة ورجال الأعمال والنقابات بشكل منتظم، ورفض كذلك المبادرة التي قدمها كل من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) وشركاؤه في المجتمع المدني، وعلى رأسهم الهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (LTDH) و المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة (FTDES) – حول الحوار لإعادة ضبط مستقبل البلاد ما بعد 2021 (ما يُعرف بمبادرة الإنقاذ). و كانت نتيجة كلّ ذلك تحويل السياسة التونسية إلى فراغ مؤسساتي: أي شكل من أشكال الجماهيرية الليبية بدون بنية قبلية أو عائدات نفطية.

Alliance pour la sécurité et les libertés, "600 jours après l'article 80 : de l'état d'exception à l'instauration de l'autocratie", 2023 [15]
Frida Dahmani, "Dix choses à savoir sur Brahim Bouderbala, le président de la nouvelle Assemblée tunisienne", Jeune Afrique, 16/3/2023 [16]
Mahdi Elleuch, "Saied completes "bottom-up construction" on the rubble of democracy and decentralization", The Legal Agenda, 26/4/2023 [17]

و بالطبع، فإن تأثيرات كل هذا متنوعة وبعيدة المدى. وبعضها حيني يتجسّم الآن، ومن ضمن ذلك فشل الرئيس في توسيع دائرة كبار مستشاريه إلى ما هو أبعد من الدائرة الضيقة لأصدقائه الذين رافقوه في رحلة الوصول إلى قصر قرطاج سنة 2019 على غرار رضا شهاب المكي، سنية الشربطي وزوجها (وزير الداخلية الحالي) كمال الفقي، ونوفل شقيق الرئيس، مع عدم نجاح فاعلين جدد مرتبطين بقاعدة اجتماعية مستقلة في اقتحام هذه الدائرة. وفي هذه الأثناء، قد تكون الجهود الرامية إلى توليد نخبة سياسية أمنية جديدة مستمرة - ويتجلى ذلك في استمرار تعيين سعيد المتكرر لضباط عسكريين في مجلس الوزراء و الولاة[18] دون اتباع استراتيجية مخطط لها مسبقا.

يمكن للفراغ المؤسساتي الذي أحدثه سعيد في البلاد أن يعبّر عن صعوبات المنظومة الحاكمة في دمج المنافسين المحتملين والحفاظ على تماسك النخب. وبالنسبة إلى النقطة الأولى يمكن الإشارة إلى تصعيد عضو المكتب تنفيذي السابق للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي البوغديري الذي تولى منصب وزير التربية في يناير/جانفي الماضي – و دخل في نزاع طويل الأمد مع الأمين العام الحالي للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي –. وينسحب الأمر كذلك على تصعيد حلفائه من التنسيقيات، وقد عملت هذه التنسيقيات في المقام الأول على تأمين فرص العمل للشباب الذين يقودونها[19] وتوجيههم إلى مناصب السلطة سواء ضمن المجلس الوطني للجهات والأقاليم أو المجالس المحلية[20]. ولكن في نهاية المطاف، تعتبر مثل هذه الأمثلة استثناءات تثبت قاعدة العجز المعّمم.

انهيار النخب

هذا العجز الموجود على مستوى الدولة مطابق كذلك لعجز النخب عن ضمان تماسكها، إذ تتوفر عديد الأمثلة حول هذا التوجه .فعمليات الإعفاء والاستقالات المتواترة تستنزف بشكل دوري أهل الثقة الذين يعتمد عليهم الرئيس (كعثمان الجرندي، توفيق شرف الدين، نادية عكاشة، وهي ثلاثة أمثلة بارزة فقط). وشكّل التغيير المتواتر للوزراء وكبار مسؤولي الدولة عاملا مزعزعا لاستقرار السياسة الاقتصادية التونسية: ففي عام 2023 وحده، تمّت إقالة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم نائلة القنجي ووزيرة التجارة وتنمية الصادرات فضيلة الرابحي، في حين ترك حسن بالضياف، المستشار الاقتصادي للرئيس منصبه في صمت وواجه محافظ البنك المركزي مروان العباسي التهديد في مناسبات عدّة، كما تعرض وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيد لإهانات علنية متكررة.

ويمكن أن نتذكر أيضا الانشقاقات التي شهدتها عملية إعادة كتابة الدستور الفوضوية: فحتى الصادق بلعيد، الذي اختاره سعيد بنفسه للإشراف على لجنة صياغة الدستور للجمهورية الجديدة بعد أن ساهم سابقا في تبييض انقلاب الرئيس في يوليو/جويلية 2021، قد سبق له إدانة مشروع الدستور الذي تقدم به الرئيس[21]. وهناك أيضا حالة من القلق المتواصل لرجال الأعمال إزاء ما وصلت إليه الأمور حاليا، وهو ما يمكن أن يتبينه المتابع من خلال قراءة سريعة للصحافة الاقتصادية التونسية.

أدى خلق سعيد للفراغ المؤسسي إلى تقويض قدرات نظامه في حشد تحالفات سياسيّة أيضا. وأكثر الأمثلة دلالة على ذلك، علاقة الرئيس باليسار القومي العروبي. حيث كان هذا التيار يحتل المرتبة الأولى بين داعميه الأكثر التزامًا، غير أن الإحباطات والتوجسات حول هواجس الرئيس الدستورية أدت إلى انقسام حزب الوطنيين الديمقراطيين "وطد" ومقاطعة جزء منه لاستفتاء 25 جويلية/يوليو [22]. ومع تزايد خيبة الأمل الشعبي و الغضب المتواصل من التكنوقراط، المهيمنين على المناصب الحكومية[23]، بدأ أبناء حركة الشعب وحراك 25 جويلية باتخاذ مسافة عن الرئيس منذ الشتاء الماضي[24]. و مع استقالة عبد الرزاق الخلولي المفاجئة من منصبه كرئيس للمكتب السياسي ورحيل الناطق الرسمي محمود بن مبروك، شهد حراك 25 جويلية انقساما هو الآخر[25]. بالإضافة إلى ذلك، و نتيجة لأداء سعيّد الثقيل وغير متماسك، فقد أُجبرت القيادة الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل على تبني مواقف أكثر تصادمية مع السلطة، وساهم رفض سعيد لبناء المؤسسات أيضًا في إنهاء حالة الهدنة المرحلية مع الفاعلين غير الحزبيين.

[18] *Africa Intelligence, "Kais Saied fills his regime's top posts with military men", 17/2/2023*
[19] *Khaled Hedoui, "'Coordination committees' overshadow parties, unions in Tunisia", The Arab Weekly, 5/5/2020*
[20] حوار أجره الكاتب، جوان 2023
[21] *Frida Dahmani, "Tunisie: ce qu'il faut savoir sur Sadok Belaid, président de la commission pour la nouvelle République", Jeune Afrique, 22 juin 2022 ; "Nouvelle constitution en Tunisie : Sadok Belaid clashe avec Kais Saied", Middle East Eye, 4/7/2022*
[22] *"Watad : Un parti, deux congrès, deux SG et deux instances dirigeantes", Espace Manager, 1/5/2023*
"Tunisie : le parti al Watad annonce qu'il boycottera le référendum du 25 juillet", Kapitalis, 18/7/2022
[23] *"Tunisie : Le Harak du 25 juillet appelle à 'assainir' l'administration", Agence Tunis Afrique Press, 24/5/mai 2023*
[24] *Abdelkrim Dermerch, "Paysage politique : le mouvement Echaab se rebiffe...", La Presse.tn, 23/12/2022*
[25] *"Abderazak Khallouli démissionne du bureau politique de Harak 25-Juillet", Business News, 26/5/2023*

وأخيراً، أثرت فكرة هدم المؤسسات على علاقات النظام بالشعب ككل. فبصرف النظر عن الاستشارة الإلكترونية "المزرية" التي تم تنظيمها في إطار إعادة كتابة الدستور، أدّى موقف سعيد المناهض للمؤسسات الوسيطة إلى غياب أي آلية تجعل من التفاعل مع مشروعه متاحا بانتظام مع "الشعب". إذ لا توجد أية مكاتب محلية أو مساحات أخرى تمكن من المشاركة في "ديمقراطيته النابعة من القاعدة في اتجاه القمة" ويبدو أن المجالس المحلية ستصبح أدوات جوفاء للزبائنية. لذلك لن يكون من المبالغة الاعتراف بأن سعيد ونظامه ليس لديهما أي وجود فعلي في المجتمع، ويظل جسر عبورهم الوحيد نحوه هو الدولة نفسها.

المستبدون في تونس في الماضي والحاضر

لكي نقدر غرابة مقاربة قيس سعيد للمأسسة، فما علينا إلا أن نتذكر المقاربة التي تبناها آخر مستبد في تونس: زين العابدين بن علي. فكما تبيّن "آن وولف" في كتابها الأخير تونس بن علي: القوة والصراع في ظل نظام سلطوي، فإن أول ما فعله بن علي بعد تنفيذ انقلابه على الحبيب بورقيبة هو السيطرة البطيئة ولكن الناجحة على الحزب الدستوري. ومع مرور الوقت، استفاد بن علي من التغييرات البروتوكولية التي تتضمن سلسلة من التدخلات الأيديولوجية لإزاحة الحرس القديم من قيادة الحزب، وتيسير صعود أشخاص مرتبطين شخصيًا وسياسيًا بمصير بن علي، ونمو دور الحزب كأداة تحكيمية للمشاكل الاجتماعية اليومية. ومن المؤكد أن حزب بن علي، التجمع الدستوري الديمقراطي، قد فقد قدراً كبيراً من الزخم بين أعضاء الحزب والجمهور بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. غير أن الحزب قد استمر حتى النهاية كأداة تنظيمية للتفاعل مع المجتمع ومراقبته وتطويعه: ففي الحين الذي اندلعت فيه انتفاضة 2010-2011، كانت نسبة المنضوين في الحزب 39.1% من سكان ولاية سيدي بوزيد، إحدى الحاضنات الرئيسية للثورة[26]. مما يشكل تناقضا صارخا مع الحضور التنظيمي لنظام سعيد.

كل هذه المؤشرات تدفع الباحث إلى الاستغراق في حيرة كبيرة. فمن ناحية أولى ، لا ينخرط نظام سعيد في أي اتجاه من اتجاهي التواصل الجماهيري، لا في اتجاه التجييش (أفقيا) ولا التنظيم (عموديا) وهي الدعامات التي تتطلبها أية حكومة مستقرة، بغض النظر عن أي نوع من النظام السياسي. ومن ناحية أخرى، فهو يعمل بطريقة تبدو متناقضة مع المبادئ والممارسات الاستبدادية. وكما أشار إلى ذلك يوهانس جيرشفسكي، باعتباره الديمقراطية نظاما من "اللايقين المنظم"، يمكن التعرف على الأنظمة الاستبدادية من خلال سعيها المتواصل من أجل تحقيق السيادة عبر الرؤية المعكوسة أي محاولات التنمية والحفاظ على «اليقين المنظم». وعادة ما يتم متابعة هذا الهدف من خلال الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار لكل نقطة ضعف محتملة، واستباق أية حالة طارئة وتحديد مكان أي فاعل في أية لحظة، وتنظيم الحوافز والقيود بحيث لا يُترك أي خيار آخر سوى الطاعة[27]. و مع ذلك، وكما تبين ذلك مراجعتنا الموجزة، فإن هذه الجهود قليلة ومتباعدة في تونس زمن سعيّد.

فقمع المعارضة، ومراقبة المجال العام، والبناء القانوني لهيمنة مؤسسة الرئاسة يعزز اليقين ببقاء النظام إلى حد ما. ومع ذلك، فإن لاعقلانية سعيد، وميله إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة، ومناهضته للسياسة المؤسساتية تؤدي إلى أن يصبح "اللايقين" السمة المميزة لحكمه[28] على أرض الواقع.

[26] *Anne Wolf, Ben Ali's Tunisia: Power and Contention in an Authoritarian Regime, Oxford University Press, 2023, p. 3.*
[27] *Johannes Gerschewski, The Two Logics of Autocratic Rule, Cambridge University Press, 2023.*
[28] حول الطابع اللايقيني لمقاربة قيس سعيد، يمكن مراجعة :
Nidhal Mekki, « From 'big plans' to improvisation: where is the new Tunisian constituent process headed? », ConstitutionNet, 29 avril 2022.

المقارنة من أجل فهم أعمق: شعبوية سعيد من منظور مقارن

إذا كانت الانحرافات في إضفاء الطابع المؤسسي، مثل تجاهل الشرعية الأدائية والأيديولوجية، قد جعلت النظام الحالي في تونس لا يخضع للمربع الاستبدادي الكامل، فبماذا يمكن لنا أن نصف مشروع سعيد؟

ربما يكون من الممكن أن نفهم طبيعة وآفاق حاكم قصر قرطاج الحالي من خلال وضع سعيد ونظامه في ارتباط بظاهرة سياسية ثانية، وهي ظاهرة الشعبوية اليمينية المعاصرة. ينبغي الإقرار بأنه من الصعب أن يكون سعيد مؤهلاً للتعبير عن هذه الظاهرة: فهو يُعرّف نفسه بأنه شعبوي، يسعى إلى الاستعانة بثنائية الشعب والنخبة، وهي من صفات الشعبويّة، و يعتبر نفسه الشعب المتجسد، كما تبين ذلك بعض أدبياته[29]. ومثل غيره من الشعبويين اليمينيين، صعد سعيد أيضًا إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية، وعلى هذا النحو فقد ظل مستمرا في صياغة سعيه إلى الحكم ضمن مرجعيات ديمقراطية - وهو عامل متغيّر يميز الرئيس التونسي عن بعض الأنظمة الاستبدادية التي تمت الإشارة إليها سابقا، ويدفعنا كذلك إلى القول بأن اعتماد النماذج الاستبدادية كمثال سيمكننا من فهم قاصر لحكم سعيد عما كان متوقعًا. في هذه الحالة، فإن مقارنة سعيد مع غيره من الشعبويين اليمينيين، سيمكننا من تحديد الاتجاهات التي يمكن أن ترشدنا بشكل أفضل عن شخصية نظامه ومستقبله.

ركائز الشعبوية اليمينية المعاصرة

عند استعراض مشهد الشعبوية اليمينية المعاصرة، نلاحظ أن التجارب الناجحة - كما يحددها مدى الاستدامة الزمنية للتجربة - تتشارك في عدد من المميزات الأساسية. إحدى هذه المميزات هي الكفاءة في تنظيم الكتل الجماهيرية. ولنأخذ على سبيل المثال رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية، حيث لم تنفصل الأردوغانية أبدًا عن الحركة الجماهيرية التي عززت صعودها، وقد أظهرت نفسها مرارًا وتكرارًا (عبر هياكلها الرسمية وغير الرسمية) أنها قادرة على تحفيز كتلة انتخابية رابحة، ولكن كذلك عبر حشد التواجد في الشارع وحتى تعبئة القوات شبه العسكرية خلال لحظات التهديد الوجودي الذي قد يمر به النظام[30] .

وعلى الرغم من عدم صقل قدراته بشكل جيد، إلا أن فيكتور أوربان وحزبه فيدس، وهو مثال آخر للشعبوية اليمينية المُنجزة، قد أظهر هو الآخر نقاط قوة واضحة في التنظيم الجماهيري: إذ عبر التنسيق ضمن مظلة منتدى التعاون المدني، أثبت أوربان وأتباعه أنفسهم وسط مئات الآلاف من المحافظين المسيحيين، وهيمنوا بشكل متكرر على صناديق الاقتراع، بل ونجحوا في استقطاب عشرات ومئات الآلاف ضمن تحركاتهم الجماهيرية[31].

أما السمة الثانية التي يتقاسمها كبار الشعبويين اليمينيين فهي العزيمة (المستمرة عموما) في إرساء تحالف للنمو. ففي بودابست، قام أوربان بتأميم عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تخدم السوق المحلية - بما فيها أساسا بعض الشركات في مجال البنوك والطاقة والنقل العام والاتصالات – ومن ثم إعادة توزيع الأصول الاقتصادية لفئة من رجال الأعمال الموالين[32]. وبعد تأمينه لهذا الجناح السياسي، اتجه هو و حزبه إلى الاحتياجات التنموية للبلاد من خلال اعتماد نهج تصالحي تجاه الشركات المتعددة الجنسيات (شركات تصنيع السيارات أساسا) المسؤولة عن جزء من موارد الصادرات المجرية. أما في أنقرة فقد شهدت السنوات الأولى من الأردوغانية رعاية جيل جديد من المصنعين الأناضوليين الذين أصبحوا قادرين على منافسة النخبة الرأسمالية العلمانية المتمركزة في إسطنبول وعلى طول ساحل بحر إيجه. إثر ذلك، تحول أردوغان وحلفاؤه بشكل متزايد نحو التدابير الحكومية – بداية من خلال سياسة الائتمان (وهي تدخلات أصبحت ممكنة من خلال الهيمنة على البنك المركزي) وبعد ذلك من خلال تكوين حسابات سيادية والاستثمار المباشر للدولة في العقارات المبنية - لتعزيز النمو. إلا أن جهود أردوغان قد كللت بالفشل بطبيعة الحال، كما ظهر في انهيار الليرة التركية وأحداث فيفري 2023 المأساوية، وبدا تأثير ضعف جودة الأبنية وإلغاء القيود التنظيمية على البناء على البنية التحتية التي دمرها الزلزال الأخير[33]. غير أنه رغم كل هذه الأزمات، فقد استطاع أردوغان القيام بتجميع ائتلاف للنمو بشكل

Hatem Nafti, Tunisie : vers un populisme autoritaire ?, Riveneuve, 2022 ; Malel Lakhal, "The ghost people and populism from above: the Kais Saied case", Commentary, [29] Arab Reform Initiative, 23/3/2022

Cihan Tugal, "The strengths and limits of neoliberal populism: the statism and mass organisation of contemporary rightwing regimes", Contemporary Politics, 2023, 9-12 [30]

Bela Greskovits, "Rebuilding the Hungarian right through civil organization and contention: the civic circles movement", Working Paper, Robert Schuman Centre for [31] Advanced Studies, European University Institute, 2017

Mitchell Orenstein, Bojan Bugaric, "Work, family, fatherland: the political economy of populism in central and eastern Europe", Europe in Question [32] Discussion Paper Series, LSE, 163, 12/2020

Katherina Bluhm, Mihai Varga, "Conservative developmental statism in east central Europe", New Political Economy, 4, 2020

Malihe Razazan and Mira Nabulsi, "Interview with Cihan Tugal", Podcast: Voices of the Middle East and North Africa, 4/2023[33]

ممنهج، مماثل لجهود أوربان، إلا أن تفاقم المشاكل أدى إلى بداية نضوب الخزان السياسي كما أظهرت ذلك انتخابات ربيع عام 2023 بشكل مدوي. وبالرغم من أنه يقود البلاد في نهاية المطاف إلى شفا انهيار داخلي على غرار ما حدث في لبنان، فإن نظام عبد الفتاح السيسي قد أظهر نواياه في تشكيل تحالف النمو عبر الاستفادة من الائتمان وخطوط التمويل التي قدمها المقرضون الأجانب والمدخرون المحليون على حد سواء، غير أن جنرالات مصر قد قاموا بتحويل المليارات إلى جيوب المؤسسات العسكرية – وهي الفئة الاقتصادية الأكثر امتيازًا لدى النظام – وللمقاولين الغربيين والصينيين، وهو ما حقق توسعا اقتصاديا لفترة من الوقت[34].

أما السمة الثالثة والأخيرة التي تشترك فيها أبرز شخصيات الشعبوية اليمينية فهي القدرة على تأمين دولة الرعاية. وهو ما يستوجب في العديد من الحالات والسياقات، الاعتماد على بوصلة قومية و/أو شوفينية. إذ استغل حزب الشعب الدنماركي مثلا، استبعاد اللاجئين والمهاجرين من مزايا الدولة، لاستقطاب الدعم من فئات غير مستقرة من الطبقات الشعبية[35]. وفي الآن ذاته، حصر أوربان المزايا الاجتماعية المقدمة في الأسر التي تعمل في وظيفة وذلك عبر استبعاد الأمهات العازبات، العاطلين عن العمل، وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة، حيث مكن هذا الاختيار حزب فيدس من لعب دور المحافظة على قيم العائلة والاستفادة من ذلك لدعم قاعدته الجماهيرية[36]. وفي سياقات أخرى، يتم الالتزام بدعم الرعاية الاجتماعية عبر منطق ديني لا يقل ثقلاً سياسياً. فطوال فترة حكم أردوغان التي استمرت لعقدين من الزمن، قام هو وحزبه بشكل مطرد بتفكيك نظام الضمان الاجتماعي الذي كان يضمن للقوى العاملة الرسمية أشكالا مختلفة من التأمين، وبالتالي أدى ذلك إلى معاقبة مجموعة اجتماعية ينظر إليها على أنها من ذوي التوجهات العلمانية واليسارية. وفي الوقت نفسه، موّلت الأردوغانية المساعدات ووسعت العمليات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الإسلامية مثل صندوق الإغاثة الإنسانية، والمنظمات التي استهدفت خدماتها الفقراء المشتغلين في الاقتصاد غير النظامي وأنشأت جسرا لاحتواء تلك الفئة في حزب العدالة والتنمية. وبذلك نلاحظ أن دولة الرعاية الاجتماعية الموجهة كانت أحد الأسلحة القوية في جعبة الشعبويين اليمينيين.

شعبوية سعيد الرديئة

بعد هذا التقييم السريع لمشروع قيس سعيد، يظهر أن نموذجه مختلف تمام الإختلاف عن التجارب الشعبوية ذات الإنجازات العالية في القرن الحادي والعشرين. فمن حيث التحشيد الجماهيري، يبدو الحراك المساند للرئيس ضعيفا جدا. إذ يُلاحظ أن هناك علاقة له بشكل أو بآخر، بمن مارسوا معاملة وحشية ضد الأفارقة من جنوب الصحراء في صفاقس وأماكن أخرى. كما يوجد اتصال مباشر ودوري مع أعضاء التنسيقيات التي تنامى عددها منذ عام 2020 [37] . ولكن لا يمكن اعتبار هذه المبادرات علامة عن الصبغة التحشيدية في التنظيم الجماهيري. كما أن هذا التنظيم نفسه يفتقر إلى الترشيد والروتينية، وبذلك يمكن أن نستنتج أن جهود سعيد المبذولة على هذه الجبهة أقل أهمية من تلك التي يبذلها أردوغان أو آخرون.

كما أن التزامات سعيد وقدرته على تشكيل تحالف النمو قد فشلت في بلوغ أدنى المراحل التي وصلت إليها الشعبوية اليمينية في العالم. فتخفيض معدلات الضريبة العادية على الشركات إلى 15% في سنة 2022 قد يبدو بمثابة محاولة لإغراء طبقات الأعمال، ولكن في السياق الذي تعاني فيه الدولة من التهرب الضريبي، قد يصبح هذا الإجراء رمزيا أكثر منه حقيقيا. فهذا التدبير يفتقر لآلية التمييز، التي شكلت المفتاح الرئيسي لدى أوربان وأردوغان لتجنيد حلفاء ضمن رجال الأعمال. إذ من المؤكد اليوم أن جزءًا صغيرًا فقط من رأس المال المحلي قد حقق أداءً جيدًا خلال فترة حكم سعيد المضطربة. أما القطاع المصرفي فقد سجل أرباحاً شبه قياسية خلال 2022 و 2023: ولكنها كانت لكبار المساهمين الذين جنوا أرباحهم على حساب آلام التونسيين.

Colin Powers, "Paving a road to perdition: Abdel Fatah el-Sisi and the drivers of Egypt's economic ruin", Rosa Luxemburg Foundation, 8/2023 [34]
Christian Lyhne Ibsen, "Business responses to populism in Denmark: between loud voice and implicit loyalty" in Magnus Feldman and Glenn Morgan (ed.), Business and Populism: The Odd Couple, Oxford University Press, 2023 [35]
Tugal, 2023, 12 [36]
حوار أجري في جوان 2023 [37]

و مع ذلك، فبقدر ما قبلت هذه الأطراف بمخاطر كبيرة حينما أصبحت الدائن الرئيسي للدولة (مع ما ينجر عنه من تخفيضات كبيرة في التصنيف الائتماني لبنوكهم) مقابل الحفاظ على الوضع القائم، إلا إنه من غيرالواضح أن هذه الأطراف حريصة على الاستفادة من تواصل السياسة الاقتصاديّة لقيس سعيد. فبعض الشركات القابضة العملاقة المملوكة لكبرى العائلات الاقتصادية في تونس، مثل مجموعة الأمان ومجموعة الحرشاني ومجموعة بولينا ومجموعة المبروك قد نجحت في الصمود بشكل جيد خلال السنتين الماضيتين من خلال استغلال الثغرات الموجودة في القانون الجبائي والانغماس في مشاريع التهرب الجبائي بأشكاله القانونية أو غير القانونية[38]. ولكن حقيقة استفادة هذه الفئة الاجتماعية الضيقة من حكم سعيد لا تعني أنه قد تم إدماجها في شراكة ضمنية مع النظام، ذلك أن الشركات المعنية قد حققت نموها نتيجة الترتيبات الموجودة مسبقًا بدلاً من المساعدة التقديرية لسعيد.

علاوة على ذلك، وبمجرد الابتعاد عن هذه المجالات الاقتصادية، يصبح الوضع صعبا جدا على وجه عام - ولا يمكن استنتاج علاقة جيدة مع النظام مع أي قطاع آخر. واقتناعا منهم بالسياسات الصناعية البدائية التي تم إرساؤها والقلق المتواصل بشأن خسائر رأس المال التي يمكن أن تنتج عن انخفاض قيمة العملة، يحتفظ العديد من مالكي شركات التصنيع التقليدية في تونس بدولاراتهم خارج البلاد كما أن تدفقاتهم الاستثمارية موجهة في نفس الاتجاه أيضًا[39]. فضلا عن أن العديد منهم ،وهم المشمولون بمرسوم الصلح الجزائي الذي أصدره سعيد، مترددون في الانخراط في هذا المشروع الذي تم التسويق له على أنه يهدف إلى جذب المليارات من خلال مقايضة العفو عن جرائم الماضي مقابل استثمارات جديدة – وهو ما فوت عليهم فرصة أن يصبحوا أعضاء البرجوازية القومية الجديدة لقرطاج.

أما الخوف من التحقيقات الجنائية الملفقة المتعلقة بـ"الاحتكار" وضغط نقص العملة الصعبة، فقد دفع بتجار الجملة والتجزئة الذين يخدمون السوق المحلي إلى التوقف عن الاحتفاظ بأي مخزون، مما أدى إلى تقلبات يومية لمؤسساتهم ونقص السلع بالنسبة للمستهلكين[40]. وفي الوقت نفسه، تم استبعاد المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من السوق الائتمانية بسبب بلوغ الاقتراض المحلي للدولة نسبته القصوى، مما جعل هذه المؤسسات تواجه مشاكل وجودية: فقد كشف استطلاع أجرته الجمعية التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أن البنوك تطالب بضمانات بمعدلات تعادل 200-400٪ من الأرباح السنوية - وهو الطلب الذي يقود الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال إلى العودة أدراجهم دون الحصول على قرض - وهو ما جعل أكثر من شركتين من كل ثلاثة شركات تتوقف عن أنشطتها الآن[41]. إذن، يمكن تخيل مستوى التعاون الضعيف هنا، دون أن ننسى إشارات سعيد المستمرة إلى الخونة المجهولين الذين يسيطرون على ثروات البلاد حسب قوله.

وإذا أضفنا إلى هذه الأسباب نقص الاستثمارت الناتج عن علاقات سعيد السكيزوفرينية مع فريقه المشرف على السياسة الاقتصادية، فإننا نلاحظ أن سعيد، عوض أن يستثمر في تركيز نظامه عبر النمو، فإنه يزعزع استقراره من خلال الخلل المسيطر على جميع المستويات.

كما أن مشاريع سعيد في مجال دولة الرعاية لا تحظى بالقبول أيضًا. فمع عودة ملف الهجرة مرة أخرى على طاولة الأجندة الأوروبية، من الوارد أن يتمكن المفاوضون التونسيون من تأمين حزمة قروض من صندوق النقد الدولي بدون الحاجة إلى خفض مستوى الدعم على المدى القصير، وهذا من شأنه أن يشكل نوعًا من الانتصار لسعيد في مجال المساعدة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن سياسات الدعم هذه موجودة قبل وصول الرئيس، وهي، بحكم تعريفها، لا تحتوي على معايير تمييزية، لذلك لا يمكن تصور أن تؤدي مثل هذه الإجراءات لتحقيق مكاسب سياسية إضافية لسعيد كما حقق ذلك أوربان وأردوغان من خلال اعتماد سياسة العصا والجزرة في توزيع هذه المساعدات، حسب الفئة الشغليّة المستهدفة.

علاوة على ذلك، وإذا ما تركنا جانبا موضوع الدعم، فإن حصيلة النظام لا تتلخص سوى في الوعود المنمّقة. فمرسوم رئاسة الحكومة عدد 33 لسنة 2020 الذي كان يُنتظر منه المساعدة في تمكين أصحاب المشاريع الذاتية من الإندماج في الاقتصاد الرسمي- وبالتالي نظام التأمين الاجتماعي - لم تتم صياغته بشكل جيد. ونتيجة لذلك، لم ينجح في استيعاب شرائح مهمة من الفئات التي كان من المفترض أن تستفيد منه[42].

[38] حوار أجري في جوان 2023
[39] حوار أجري مع رجل أعمال تونسي في جوان 2023
[40] International Crisis Group, 6/2022
[41] "L'hécatombe des PME tunisiennes face au silence de l'État", Business News, 13/6/2023
[42] Colin Powers, "The Political Economy of Social and Health (In)Security: Missing Growth, Policy Failure and Old Bargains Come Home to Roost in Egypt, Morocco and Tunisia", Friedrich Ebert Stiftung, 2023

و لم تتضمن القوانين المالية السنوية التي تم إقرارها خلال فترة ولاية سعيد، في الآن ذاته سوى اليسير من التدابير المخصّصة للفئات الأقل حظا على الرغم من احتوائها على عدد لا يحصى من الامتيازات للفئات الغنية[43]. وإذا أضفنا إلى هذا عدم كفاية الميزانيات المخصصة للمرافق العامة (بما في ذلك التعليم)، لأصبح من الواضح الإقرار بأن التصور الحكومي للميزانية لم يكن يتجه لإدماج الفئات الشغلية الهشة كما فعل أردوغان مثلا. وبالرغم من الحديث عن إعادة توزيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة (أوالأراضي المصادرة للُمدانين بالفساد) بطريقة تدعم الشباب العاطلين عن العمل، إلا أن سعيد وبقية المسؤولين لم يقوموا بمجهود يُذكر للمتابعة. فالمرسوم الرئاسي عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية، الذي يُفترض فيه أنه يجسد فلسفة سعيد في البناء القاعدي، لم يُسفر حسب آخر التقارير إلا عن إحداث ثمانية وخمسين شركة جديدة فقط، الغالبية العظمى منها مختصة في المجال الزراعي وتتركز في ولايات سيدي بوزيد والقصرين و قفصة[44]. و بالتالي لا يُعد ذلك وسيلة ناجعة لإدماج الأشخاص المعطلين عن العمل سابقًا في التحالف الاجتماعي للنظام على نطاق واسع.

ما الذي يُخبرنا به ذلك عن قيس سعيد؟ فطالما يستطيع سعيد دفع رواتب قواته الأمنية والعسكرية - لا يوجد ضمانات مستمرّة لذلك نظرا لتأخر صرف رواتب موظفي القطاع العام التي بدأت في يناير/جانفي 2022، على الرغم من أنه يمكن الوفاء بهذه الرواتب بسهولة أكبر بسبب المساعدات العسكرية المستمرة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتطوير أمن الحدود، فمن الممكن أن يساهم ذلك في إطالة أمد حكم الرئيس. غير أن هذا لا يمنعنا من القول، بناء عن المقارنات التي عرضناها سابقا، من أن نظام سعيد مبني على أسس متهالكة. فتوظيف القانون والحد من استقلالية السلطة القضائية قد تُضفي على سلطته بعض الصلابة، ولكن من وجهة نظر الاقتصاد السياسي والتنظيم الجماهيري فإن النظام التونسي الحالي يبدو أقرب إلى نظام جاير بولسونارو أو رودريغو دوتيرتي منه إلى نظام رجب طيب أردوغان. وبالنظر إلى لاعقلانية سعيد، وعدم تطور سياسته، وإشاحته النظر عن تطوير استراتيجيته التنموية، أصبح من الصعب أن نتصور بقاء قيس سعيد في منصبه مدى الحياة.

[43] حوار مع مختصين في المادة الجبائية، تونس، جوان 2023. يمكن الاطلاع على:
Sahar Mechmech, "Tax incentives: a burden on public finances", Al-Bawsala, Marsad Budget, Oxfam, 2020
Moncef Mahroug (transl. Vanessa Szakal), "Community-based enterprises in Tunisia: mapping and overview", Nawaat, 21/6/2023 [44]

٣.

متاعب المستبد ليست مكاسب للآمال الديمقراطية

ومع ذلك، فإن أضواء التحذير التي تومض اليوم حول نظام قيس سعيد لا يمكن لها أن تشير إلى استعادة النظام الديمقراطي بسهولة. ويمكن فهم هذه الحقيقة المؤسفة من خلال تقييم العوامل التي تحدّ أفق العمل السياسي في تونس اليوم. تظهر هذه الشروط بشكل أكثر وضوحًا إذا ما عدنا إلى الخلف قليلا، إلى فترة التحول الديمقراطي ما بعد 2011. فكما هو راسخ في هذه المرحلة، ساهم عدد كبير من المتغيرات في الإطاحة بالفترة الانتقالية. و بعضها كان بنيويا بطبيعته، بما في ذلك آليات عمل الاقتصاد العالمي. فمنذ البداية كان موقع تونس ضمن الأنظمة الدولية التمويلية والنقدية والإنتاجية مؤثرا في قدرة ديمقراطيتها على الاستجابة للرغبات الشعبية من أجل حياة أكثر ازدهارًا وإنصافا. وكما تبين لاحقاً من خلال الوقائع، ظلت تونس بمثابة محطة هامشية داخل الدوائر المالية، وسلاسل القيمة العالمية، كما أدى التسلسل الهرمي للعملات إلى خلق كوابح كبيرة أمام النمو وإعادة توزيع الثروات. وعلاوة على ذلك، تضافرت مع هذه الظروف متغيّرات متواترة أخرى، ضاعفت من حدة الأزمة، مثل فشل الدولة في ليبيا، والهجمات الإرهابية في سنة 2015، و جائحة فيروس كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية. كل هذه الصدمات أثرت بطريقتها على الاستقرار الكلي في تونس. ومع بلوغ لحظات من الضعف الشديد، فقد اقترنت كافّة هذه الأزمات بالسياسات غير الناجعة التي أدت إلى أداء اقتصادي ضعيف ومستمر ومتعمقً. فوفقًا لكافة المؤشرات، كان من المتوقع أن يتجه الاقتصاد "الديمقراطي" إلى ما دون المستوى المحدد الذي بلغه خلال فترة الحكم الفاسد وغير الكفؤ في أواخر فترة بن علي. ثم تراكمت الأزمات على مدار السنوات لتجد هذه الفترة الانتقالية نفسها دون الكثير من الشرعية على مستوى النتائج.

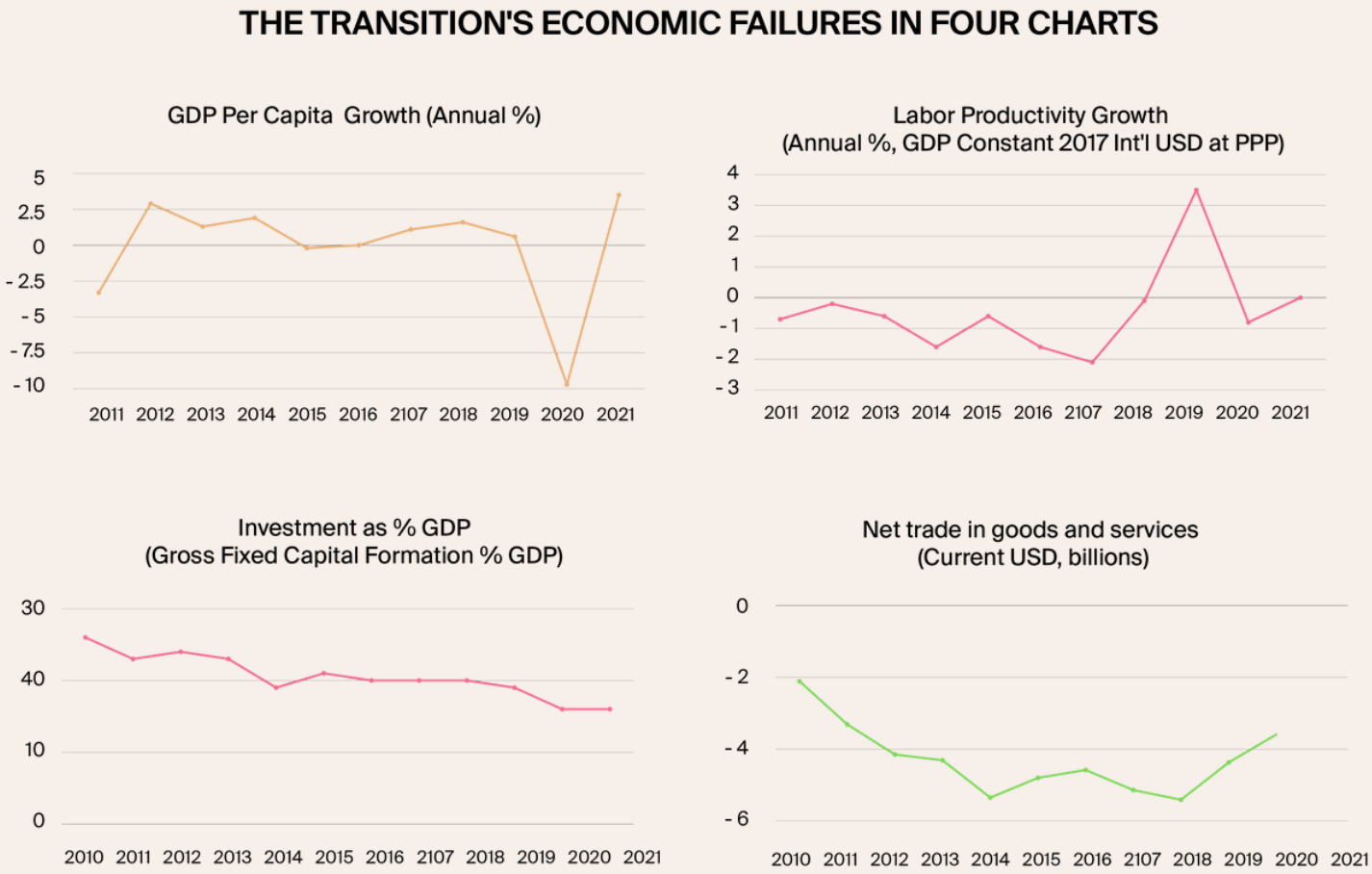

Data provided by World Bank and International Labour Organization

النظام فاشل

بالإضافة إلى بعدها الإشكالي الذاتي، فإن أزمات الشرعية على مستوى النتائج (output legitimacy) أصبحت من المشاكل الوجودية نظرا لمظاهر الفشل المتزامنة للانتقال في الوصول إلى مرحلة شرعية المسار (input legitimacy)، وتجد مظاهر الفشل أسبابها على مستوى النظام كما مكوناته.

ففي مستوى النظام، تبرز ثلاثة متغيرات. أولها، (ولا يهم هنا أن تكون النية حسنة أم لا)، اعتماد الديمقراطية الانتقالية على الحكومات الائتلافية، وهي النتيجة التي يمكن أن تعزى إلى تقدير النخبة للحظة التاريخية والاعتماد على نظام التصويت على أساس التمثيل النسبي، مما أفرز ممارسات مأزومة بالنسبة للطبقة السياسية. فمن ناحية أولى، أقيمت شراكات كبرى "للمصلحة الوطنية" جمعت- ترويكا النهضة والتكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية؛ ثم أتى لقاء الشيخين (الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي)؛ وتلاه التحالف بين النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة – مما عزز فكرة التكتلات في السياسة. وهو ما تجسّد بشكل واضح في توزيع الوزارات كغنائم حرب وتعزيز الغنائمية الحزبية كوسيلة لشراء الولاءات الانتخابيّة، إذ تم اتخاذ كل ذلك كعناصر مساعدة للحكم. ومن ناحية أخرى، شجعت تلك الشراكات السياسية المسؤولين عن التنصل من الكلفة السياسية لكل ذلك، ومكنت كافة الأطراف من المراوغة حول المسؤولية عن الخلل الذي نجم عن ذلك. وبهذا لم يعد مسؤول واحد عن الفشل ما دام كل السياسيين قد ساهموا فيه.

أما المتغير الثاني على مستوى النظام فقد كان عجز الديمقراطية عن تزويد الجمهور بإمكانية الحصول على بديل منتخب. وهذا نابع أيضا من اعتماد المرحلة الانتقالية على الحكومات الائتلافية: فالكل قد ساهم بشكل أو بآخر في ذلك الوضع، لذلك لا يمكن لأي أحد أن يسوّق نفسه كمرشح موثوق من أجل التغيير عندما يحين وقت الانتخابات. و بالنسبة لحزب النهضة، فإن عدم رغبته في احتلال المقاعد الخلفيّة ومواصلة قيامه بالدور القيادي قد أدى لزيادة الحنق الشعبي أيضاً.

أما المتغير الثالث على مستوى النظام فيتمثّل في شكل المنافسة السياسية التي ولدتها الديمقراطية. لقد كان هذا التنافس، الذي تم اختزاله ضمن مكوناته الأساسية، يجمع بين المواجهة المشحونة عاطفياً وغياب المعارضة الموضوعية. حيث لم تغب الحيوية عن مسار الحملة الانتخابية أبدًا واستضافت قاعات البرلمان في كثير من الأحيان أشكالا مختلفة من التشهير الفج والمشاهد التهريجية. وفي مقابل ذلك، لم يكن التمايز بين الأهداف، والذي عرَّفه كيرشهايمر ببراعة بأنه "الخلاف حول الأهداف النهائية للعمل السياسي" حاضرا إلا نادرا[45].

أدت كل من هذه المتغيرات إلى تآكل "شرعية مدخلات الديمقراطية" بطريقتها الخاصة. فتقنية الائتلافات وممارساتها لم تقلل فقط من مساءلة وفعالية الحكومة، وإنما حرمت الناخبين من قدرتهم على تحصيل التغيير عبر صناديق الاقتراع. ومع مرور الوقت، ظهرت عيوب الحكومات الموجودة في السلطة، وأصبح من العسير تمييزها عن أوجه القصور الملحوظة في الديمقراطية كنظام سياسي. وعلاوة على ذلك، أدت الممارسات السياسية القائمة على الغنائمية وتبادل المنافع في السر والعلن لاستفزاز هوس الجمهور المضلل إلى حد ما بالفساد: وقد أدى هذا الترابط، من بين أمور أخرى، إلى إشراع الباب أمام حملة قيس سعيد الأخلاقية. وبنفس القدر من الخطورة، أدت طريقة المنافسة السياسية التي تطورت في ما بعد إلى عامل منفر للمواطنين، بل ومثير لغضبهم من خلال التركيز على مشاهد مسرحية عديمة المعنى مع استمرار غياب الرهانات الاجتماعية الكبرى، وقد أنتجت هذه المنافسة أسبابا من الاستياء الشعبي العميق والواسع. وفي عدد من المنعطفات الحاسمة –مثل الأيام الأولى لانقلاب قيس سعيد، ولكن أيضا خلال المحاولات اللاحقة لحشد المعارضة المنظمة أيضًا، ليُصبح هذا السخط والغضب الشعبي ذا أهمية حاسمة.

قصور المكونات السياسية: الأحزاب السياسية التونسية المُتخلّفة عن الموعد

إذا سلّمنا بأن المتغيرات على مستوى النظام قد تركت عملية الانتقال ترزح فوق أرضية مهتزة ، فإن الديناميكيات على مستوى وحدات النظام لم تقم سوى بالقليل لاستعادة الثقة. ونتحدث هنا في المقام الأول عن الديناميكيات الخاصة بالعنصر الأساسي للديمقراطية وهو الحزب السياسي.

و أفضل طريقة لفهم أداء هذه المؤسسات المفتاحية أثناء الفترة الانتقالية هي دراسة المسار الذي مرّت به كاملا وفهم أسباب هذا الأداء، إذ بعضها يختصّ بتونس وبعضها الآخر يتجاوزها. ومن بين الأسباب التي تنتمي إلى الصنف الأول، موروث حكم الحزب الواحد الذي ساد منذ مرحلة ما بعد استقلال البلاد، كما تم قمع الحياة الجمعياتية كذلك على مدى فترات الحكم الطويلة لكل من الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي. وعندما تم حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي نهائيًا في مارس 2011، لم تكن هناك تنظيمات حزبية قوية على الأرض تمتلك تقاليد مؤسساتية أو موارد بشرية باستثناء حركة النهضة جزئيا: وبعد بدايتها من نقطة الصفر تقريبا خلال الفترة الانتقالية، فقد عانت هي الأخرى من نقص كبير وحاد في التكنوقراطيين والسياسيين المحنّكين.

و بنفس القدر من الأهمية، وبغض النظر عما إذا كانت الأحزاب المعنية تعيد تشكيل نفسها بعد عقود من العمل السري أو إثر ظهورها إلى الوجود للمرة الأولى، فقد وجدت جلّ تلك الأحزاب نفسها وسط المجهول العظيم للسياسة الديمقراطية ودون أي تجذر اجتماعي. هذا الافتقار إلى الحزام الاجتماعي الفعال حرم الأحزاب من التماسك الأيديولوجي المطلوب: ففي حين تكونت الأحزاب الجماهيرية في بلدان الشمال منذ منتصف القرن العشرين، عبر الارتباط بطبقة معينة أو بشريحة محدّدة ضمن نفس الطبقة، فإنها لم تأت فقط لتمثيل قيم ومصالح تلك الشريحة الانتخابية ، بل للتعبير كذلك عن رؤية أوسع للصالح العام المبني على الوضع الخاص لذلك الجمهور الانتخابي، أما الأحزاب التونسية فلم تكتسب سوى قدر بسيط من الجاذبية خلال الفترة الانتقالية، لعدم ارتباطها بالمجتمع، ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الأحزاب مزيجا من التحرر الأيديولوجي والابتذال ما بعد الأيديولوجي[46]. حيث لم تتموقع إيديولوجيا بالشكل الصحيح وفشلت في الاندماج داخل البنية الاجتماعية، لتترك الديمقراطية في آخر المطاف من دون مأوى يمكن أن تستظل به بشكل مستقر، مع ضمان فصل اليسار عن اليمين. وقد أفرز كل ذلك، صعوبة للمواطن العادي كي يعثر على موطن حزبي دائم، مما أعاق ترسيخ الديمقراطية في النهاية.

وإذا ارتأينا الوصف بعبارات مجرّدة، فيمكن القول أن تبعات المسار قد بدأت منذ العقود التي سيطر فيها حكم الحزب الواحد، وهو ما أثر على "العرض" المتوفر للحزبيين التونسيين خلال الفترة الانتقالية. وعلى العكس من ذلك، يمكن اعتبار السياقات التاريخية التي لا تختصّ بتونس فقط قد أثرت بشكل مباشر على "الطلب "وهو الجزء الآخر من المعادلة.

[45] *Otto Kirchheimer, "Germany: the vanishing opposition" in Robert Dahl (ed.), in Political Oppositions in Western Democracies, Yale University Press, 1966*
[46] حول هذا المسار في بلدان الشمال، يُمكن الاطلاع على:
Christopher Bickerton, Carlo Invernizzi Accetti, Technopopulism: The New Logic of Democratic Politics, Oxford University Press, 2021

الطريق إلى ما فوق السياسة (hyperpolitics)

لقد شكلت ثورة الياسمين في تونس، من نواحٍ عديدة، المرحلة الأخيرة من "نهاية التاريخ"، إذا استعرنا عبارة كلّ من هوشولي و هوري و كونليف[47]. فمع بزوغ هذه الثورة، انتهى بشكل مفاجئ عصر ما بعد السياسة (post-politics) الطويل لفترة التسعينيات والعقد الذي يليها - وهو العصر الذي هزته الأزمة المالية العالمية إلى درجة لا يمكن معها إصلاحه -.وإثر ذلك، أصبحت الشوارع تنبض بطاقة لا تعرف الكلل من القاهرة ونيويورك إلى سانتياغو في تشيلي وبغداد، حيث أصبحت التعبئة التاريخية للحركات الاحتجاجية أمرًا شائعًا على مستوى العالم[48] ; وأصبح الفن والموسيقى متشابكين مرة أخرى مع المحتوى الأيديولوجي. أما هياكل السلطة، سواء منها الصلبة والناعمة، فقد نُظر إليها بشكل ريبي. وبالتوازي مع ذلك، فقد تزامنت عودة السياسة مع التطورات التكنولوجية والثقافية التي استمرت في تعزيز التشظي الاجتماعي. وفي نفس السياق فإن التغييرات على مستوى هياكل الاقتصاد العالمي -التي تتجذر من خلال هيمنة الشركات العابرة للجنسيّات على رأس المال العالمي قد ظلّت متكلسة منذ فترة طويلة، وبطريقة لا يمكن تجاوزها بسهولة. مما وضع قيودا على سيادة الدول القومية، وقد أدى كل ذلك إلى تأثير مربك على الوعي السياسي المستيقظ حديثا، حيث أوحى بأن المجالس التشريعية وما شابهها من فضاءات مؤسساتية لم تعد ربّما المكان المناسب لتحقيق التحول السياسي المنشود.

وانطلاقا من هذا الدمج بين مختلف هذه المسارات العالميّة، برزت ظاهرة جديدة، سماها "أنطون جاغر" بما فوق السياسة[49]. فمن جهة أولى، عمّقت ما فوق السياسة عناصر من "الإثارة المستمرة ولكن المنتشرة كذلك"، للتقليل من القطيعة بين السياسة والفعل السياسي: أي مناقشة التنافس على الجوهر بدلاً من الممارسة السياسية وإثارة تحديات شعبية طال انتظارها تجاه الحكم التكنوقراطي. وفي الوقت نفسه، يتقدم تحدي "ما فوق السياسة"، "بشروط غير مألوفة لنا منذ القرن العشرين" وهو القرن الذي تم تشكيله من خلال الفهم الضمني للبنية الاقتصادية العالمية ومن خلال التغيرات التي أحدثها التشظي الاجتماعي، وهو ما جعل التحدي ينطلق من خارج عالم السياسة الرسمية. و في عصر ما فوق السياسة، أصبحت الأحزاب السياسية غائبة وغير مرحب بها ، في حين أصبح للمجتمع المدني والتحركات الشعبية أهمية قصوى: ويمكن أن نذكر هنا حركة "احتلوا" أو "السترات الصفراء" و الملايين الذين يتظاهرون ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن في جميع أنحاء العالم لدعم حركة حياة السود. حيث لم تسمح قيادات هذه التحركات ولا المشاركين فيها بفكرة توجيه معركتها من خلال هيئة تمثيلية. فميراث العقود المتواصلة من خذلان هذه المؤسسات قد علمها الدروس المستفادة، والهوة الفاصلة بين النخب بتعريفها الواسع، والجماهير، أصبح يُنظر إليها على أنها غير قابلة للسد. وعلاوة على كلّ ذلك، كان تأثير الفردانية ملموسًا حتى في حالات التحشيد والتحرك الاجتماعي.

وفي الحالة التونسية، لعبت تجربة انتفاضة 2010-2011 المفيدة دورا مهما. حيث كان الدرس الذي تعلمه العديد من المشاركين في الانتفاضة أن الأشكال الأفقية للتنظيم والتحرك المباشر هي من فازت في النهاية. وبالنسبة لأولئك الذين صاغت اللحظة الثورية وعيهم السياسي، والذين واصلوا التحرّك في ما بعد فقد بدوا واثقين من أن القدرة على التحرك تكمن في الجماهير من غير وسيط عندما تجتمع معًا من أجل هدف مشترك، وبذلك تحقق الانتصار السياسي وتحقيق الذات في الشارع. ظل هذا الإيمان بما يرقى إلى نوع من التطوع منتشرًا على نطاق واسع طوال العقد الماضي وتبعته ثقة في أن ارتفاع أصوات الآلاف في انسجام تام – بالهتاف عن الخبز والحرية و العدالة - يمكن أن يحول الأحلام إلى واقع. وكان دفق الديمقراطية المباشرة، التي تم سنّها جزئيا في اعتصام القصبة خلال شتاء 2010-2011، قد أصبح قويًا للغاية في الأوساط الثورية[50]. فبعد أن أطاحوا بديكتاتور بمفردهم، لا يبدو أن هؤلاء الأشخاص سوف يسلمون الآن سياساتهم الذاتية للمتحدث الرسمي للحزب - أو أنهم سيعهدون إلى مؤسسة ما بالإشراف على شؤونهم، فقد كانت المصالح والقيم الفردية مندمجة ضمن الجماعة.

[47] *Alex Hochuli, George Hoare, Philip Cunliffe, The End of the End of History: Politics in the Twenty-First Century, Zero Books, 2021*
[48] حول عمق ظاهرة الحركات الاحتجاجية المعاصرة في الشوارع وعدم قدرة الحراك على صنع تغيير اجتماعي وسياسي ملموس، يمكن الإطلاع على
Jamie Allinson, The Age of Counter-Revolution, Cambridge University Press, 2022
[49] *Anton Jager, "Everything is hyperpolitical: a genealogy of the present", The Point, 29, 22/2/2023*
[50] *Henda Chennaoui, "Four years after the Kasbah Sit-ins: Taking stock of a revolutionary mission confiscated", Nawaat, 2015 ; Mohsen-Finan, 2022*

و من خلال حادثة تاريخية بسيطة إذن، انطلقت المرحلة الانتقالية التونسية إلى مرحلة ما فوق السياسة وفي أعقاب ثورة فريدة من نوعها. وحدد هذا الأمر ضعف الطلب على الأحزاب السياسية – التي أُريدَ أن تكون جزءًا من تلك السيرورة، ومطالبتها بقيادة العمليّة الديمقراطية، ثقة في ما يمكن لها أن تحققه. وهذا التوصيف لا يهدف بطبيعة الحال ، إلى إعفاء أي من الأطراف من مسؤولياتها عما سارت إليه الأمور في ما بعد. إلا أن الأحزاب استبقت أية محاولة لبناء وجودها المؤسسي خارج الحكومة – أي محاولة التطور إلى أحزاب جماهيرية ، كما كان عليه الأمر في الماضي عبر المحافظة على وجودها اليومي في حياة الناس[51]. وكانت مناهج هذه الأحزاب في تطوير و تنفيذ سياساتها مثيرة للازدراء تمامًا: حيث لم يقتصر الأمر على استثمارها في تطوير قدراتها الذاتية عبر الاستعانة بمجموعة من المستشارين المحليين والأجانب لتطوير منصاتها السياسية بل قامت أيضا بتجاهل الالتزامات الواردة في برامجها بكل وقاحة بمجرد وصولها إلى سدة الحكم [52].

وقد كانت قيادات هذه الأحزاب(وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل للأمانة كذلك)، وكأنها مقتنعة بدور "رسالي"، حيث نظر مجمل هؤلاء القيادات إلى الديمقراطية الداخلية، وكأنها أمر مثير للسخرية. وكان انغماسهم في السياسة السياسوية – في الغرف الخلفية، وعقد الصفقات التي تخدم مصالحهم الذاتية دون أي اعتبار يذكر للصالح العام طاغيا – وهو ما أكد الشكوك الشعبية بأن النخب الجديدة، مثل النخب القديمة التي سبقتها، قد بقيت تعامل المواطنين بازدراء [53].

إشكاليات الجمهور المُنفصل عن الهياكل التمثيلية

و بغض النظر عن كيفية توزيع المسؤوليات، فإن التأثير ظل هو نفسه: ومع مرور الوقت، ابتعد التونسيون أكثر فأكثر عن السياسة الرسمية. وكما هو الحال دائما ،خيّر الناشطون الذين ساهموا في نجاح الثورة عدم الانخراط في الحياة الحزبية. وبدلاً من ذلك هاجر العديد من هؤلاء المناضلين إلى النسيج المدني المتّسع من المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني. أما الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي بقي المنظمة الاجتماعية الوحيدة التي تمتلك عضوية كبيرة ومنضبطة نسبيًا، فقد قرر عدم تشكيل حزب سياسي أيضًا، ربما تخوفا من إدارة بلد مثقل بالديون العالمية من بلدان الجنوب والنظر إلى العملية وكأنها هدية مسمومة. وفي الوقت نفسه، فإن الأشخاص الأقل انخراطًا في السياسة قد انصرفوا عن النشاط في الحياة الجمعياتية، حتى أولئك الذين شاركوا في التعبئة الشعبية ضد المشاكل الاجتماعيّة مثل البطالة - وهي الإجراءات التي كانت ترتكز في السابق على البرامج الوطنية للتغيير الاقتصادي - قد اقتصر نشاطهم في قضايا محدودة ومحلية للغاية بحلول نهاية العقد[54]. كما ازداد معدل الامتناع عن التصويت مع كل انتخابات وطنية، إذ أظهرت بيانات سبر الآراء حول الاقتراع، ثم نتائج التصويت في الانتخابات البلدية لسنة 2018 مدى تحول الأحزاب إلى موضع ازدراء شعبي[55] و الأكثر كارثية من ذلك هو تنامي الاعتقاد السائد بفكرة أن المؤسسات الوسيطة فاسدة ومتورطة بطبيعتها ،حتى أصبحت بمثابة الحقيقة لدى الأغلبية. وبحلول أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لن يكون من المبالغة القول بأن فكرة التمثيل في حد ذاتها قد أصبح يُنظر إليها على أنها خدعة من قبل نسبة كبيرة من السكان أو فخا، إذا جاز التعبير، لتحويل مسار الثورة وسرقة ثروات البلاد.

ضمن هذا الإطار، برز الفساد باعتباره نظرية عامة وشعارًا سحريا، وكتفسير هلامي لكل ما حدث في الفترة الانتقالية وأداة لوصم الشخصيات التي أُنيح عليها باللائمة لكل ما حصل في تلك الفترة من شرور. وكان يتم تفسير الفساد مجردا عن علاقاته بالقوى الهيكلية مثل الرأسمالية، أو دراسة الوسائل والغايات العقلانية البراغماتية للعملية أو حتى تحليل المنفعة الاجتماعية والتنموية المحتملة لبعض أوجه الاقتصاد المرتبطة بالفساد . وبدلا من كل ذلك، كانت هذه الظاهرة يُنظر إليها على أنها واحدة من الإخفاقات الأخلاقية الفردية. وعند طرح الموضوع دون بوصلة واضحة ضمن علم الاجتماع أو الاقتصاد السياسي، سيضيع الخطاب بسهولة في العبثية. وقد كشفت بعض وسائل الإعلام أن الجمهور مقتنع بأن الأحزاب في البرلمان كانت تستنزف مبالغ مالية قد تتجاوز أحيانا الناتج المحلي الإجمالي السنوي. كما أظهرت مواقع التواصل الاجتماعي عددا من الجماهير التي تترقب اعتقال الشرطة لراشد الغنوشي لعلهم يكتشفون مبالغ بملايين اليوروات من الثروات المخفية في منزله[56]. حتى ساد الادعاء بأن تونس ستكون مزدهرة إذا تم وضع حد لسرقات الطبقات النافذة.

[51] *Haifa Souilmi, "A tale of two exceptions: everyday politics of democratic backsliding in Tunisia", The Journal of North African Studies, 5/2023*
[52] حوارات، باريس وتونس، جوان 2023، وأيضا
Nate Grubman, Aytug Sasmaz, "The collapse of Tunisia's party system and the rise of Kais Saied", Middle East Research and Information Project, 8/2021
[53] *Robert Parks and Tarek Kahlaoui, "Populist passions or democratic aspirations? Tunisia's liberal democracy in crisis", Middle East Research and Information Project, 10/2021*
[54] *Irene Weipert-Fenner, "Unemployed mobilization in times of democratisation: the Union of Unemployed Graduates in post-Ben Ali Tunisia", The Journal of North African Studies, 25, 1, 2020*
[55] حول الإنتخابات البلدية سنة 2018، يُمكن الإطلاع على *Mohsen-Finan, 2021*.
[56] حول هذا الأمر يمكن الإطلاع على:
Daniel Brumberg, "Kais Saied's fantasies are drowning Tunisia", Policy Analysis, Arab Center Washington DC, 27/4/2023

لكن الخطاب كان أسوأ من مجرد نشر أكاذيب من هذا النوع لتهدئة النفس. بل استطاع أن يُظهر و يرسخ مقاربة أخلاقية تماما للسياسة –وهو ما أدى إلى الإبعاد النهائي للأيديولوجية من المشهد. ثم أصبح الارتباط الشعبي بفكرة الديمقراطية المبنية على المؤسسات التمثيلية متضائلا إلى الدرجة التي لا يمكن أن يعود معها إلى منسوب الثقة السابق. و أصبحت "نظافة يد" المرشح المحتمل لمنصب معيّن مصدر الاهتمام الدائم لكتلة متزايدة من الناخبين. وفي هذا السياق، أصبح مستقبل تونس منحصرا في واحد من ثلاثة بدائل: الخصخصة النيوليبرالية، الهيمنة الاستبدادية، أو مزيج ما بين الاثنين.

و نظراً لضعف السوق التونسية من الناحية الاقتصادية، فإن الاحتمال الثاني كان دائماً هو الأكثر ترجيحا، وقد كان الأمر كذلك بالفعل: عنصر دخيل "طهوري"، يجتذب ويغذي تركيز الجمهور على الفساد وانعدام الثقة في الهياكل التمثيلية، برز على الساحة وقدم رؤية للتواصل المباشر بين الحاكم والمحكوم. ولم يكن لديه خطط ولا نوايا لمحاربة عالم الفساد الواسع، وهي مساحة تحددها النفقات الجبائية وسلاسل القيمة أكثر من الرشاوي التي يتم تقديمها تحت الطاولة، إذ لم تكن العمولات ذات أهمية كبيرة، حيث تم اختزال المشكلة برمّتها في أبعادها الأخلاقية. وقد ساهم الحظ في إبرازه– بالتفاف الأحزاب حوله لمنع صعود نبيل القروي – ليصبح هذا القادم الجديد رئيسا. ثم أتى تضافر لعوامل أخرى كفشل السياسات الوبائية المضطربة والشلل الحكومي المعمم، والذي كان جزء منه مفتعلا من قبل الرئيس نفسه سواء عن حسن نية أم لا - وانتهاكات الشرطة في يناير/جانفي 2021 ، إذ أدت كل هذه العوامل مجتمعة في خلق حالة من الحنق لدى المواطنين، وبذلك كان ذلك الدخيل قادرًا على وضع حد للحكم الديمقراطي، بمباركة شعبيّة.

ما فوق السياسة والقضاء على آمال إحياء الديمقراطية

طيلة العامين الماضيين على انقلاب سعيد الذاتي، تغيرت الظروف على الميدان ولكن في اتجاه لا يفضي إلى استعادة الديمقراطية للأسف. وطالما أننا لازلنا نعيش عصر ما فوق السياسة، فإن العديد من العناصر الأساسية التي أعاقت الديمقراطية البرلمانية في تونس - كانعدام الثقة في المؤسسات الوسيطة خاصّة- ستتواصل. كما أن محاولات تنظيم مقاومة نظام سعيّد من قبل رموز الفترة الانتقالية لم تؤدّ إلى اكتسابها المزيد من الزخم. فجبهة الخلاص الوطني، وهي تحالف حزبي وجمعياتي يقوده أحمد نجيب الشابي ويتكون من حركة النهضة وحزب الأمل وحراك تونس الإرادة الذي يقوده المنصف المرزوقي،وائتلاف الكرامة و"قلب تونس" لنبيل القروي، لم تنجح في إقناع الناس بأن رموز فترة الانتقال يمكن أن يصبحوا الآن رموزا للخلاص. كما لم تتوصل مبادرة مواطنون ضد الانقلاب، التي قادها المجتمع المدني،إلى حصد نجاح كبير.

وينبغي القول هنا أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد أظهر قدرة أكبر قليلا على توجيه الطاقات الجماعية. إلا أن استيلاء سعيد على السلطة أنتج فجوات واضحة بين قيادات المركزية النقابية للاتحاد والقيادات الأخرى على المستوى المحلي والجهوي والقطاعي. كما أن قدرة الاتحاد على التحدث باسم المصلحة العامة للعمال كان مبالغًا فيها منذ فترة طويلة، فضلا عن انفصاله بشكل لا يمكن إنكاره عن الشباب التونسي، -الذي يعدّ الحصول على وظائف رسمية وعضوية النقابات لديه بمثابة الحلم البعيد -[57]. وهكذا، إذا كانت مجموعات كبيرة من الناس لا زالت تظهر رغبة في النضال من أجل حقوقها، فهي كذلك تُحجم عن القيام بذلك عبر المؤسسات التمثيلية – وخاصة منها مؤسسات حقبة 2011-2021 على وجه الخصوص. وكان ترديد المتظاهرين لهتافات «راشد الغنوشي سفاح» خلال تجمع نُظم لمعارضة استيلاء سعيد على السلطة في مارس 2023 دليلا واقعيا على هذا التوجه[58].

International Crisis Group, 2022 ; Zied Boussen, "Youth political perceptions in Tunisia: giving the floor to millennials and gen Z post-2011", Youth Trajectory Series, [57] Arab Reform Initiative, 5/2022
Hakim Fekih, "Tunisie. À gauche, fractures ouvertes face à Kais Saied", Orient XXI, 26/4/2023 [58]

ومن الأمور غير المبشرة أيضاً بعودة الديمقراطية شدة الإرهاق السياسي واتساع نطاقه. على الرغم من أن المعارضة تستجمع قوتها للصمود في وجه سعيد بأفضل ما تستطيع، إلا أن الإرهاق والشعور الزاحف بالقدرية –و الخوف من تجربة شيئ جديد وعدم نجاحه – تنتشر في دوائر المعارضة[59]. وفي الوقت نفسه، إذا كان عامة الناس متعلقين بشدة بالحريات المدنية التي تم الحصول عليها بشق الأنفس، فإنهم يُظهرون كذلك علامات من النفور السياسي. ورغم أننا نعتمد هنا على وسائل قياس غير مثالية، إلا أن هناك نتائج سبر آراء تشير إلى أن الأمن العام والاقتصاد هي الأولويات اليوم بالنسبة للأغلبية الساحقة، وهناك أسباب محدودة تدفع الأغلبية للاعتقاد بأن تحقيق هذه الأهداف سيتم بشكل مثالي من خلال إعادة إرساء التوازن الدستوري أو الديموقراطية البرلمانية[60]. ف"سياسات الاحتضان" التي تستهدف الجيل" زاد" من التونسيين لا تتماشى مع استعادة الديمقراطية. وبدون أن نقع في تعميم التفضيلات والسلوكيات لفئة كبيرة وغير متجانسة، فإن البيانات التي تم جمعها من قبل زياد بوسن، الباحث في مبادرة الإصلاح العربي في ماي 2022 عبر مجموعة من الشواهد، قد رسمت صورة لجيل ساخط من السياسة الرسمية و مأسور بالخطاب الأخلاقي حول مكافحة الفساد الذي تمت مناقشته سابقًا.

ونظرًا لصغر سنها الذي لا يمكنها من تذكر أحداث 2011، يكشف بحث بوسن أن هذه الفئة الديمغرافية لا تملك سوى القليل من الارتباط بثورة 2011 ويحكمها مزيج خطير من الجهل والحنين لحقبة بن علي.

وهناك أيضًا، بالطبع، التسييس المتزايد للجيش التونسي، والذي تم تشجيعه جزئيًا بسبب المدربين الأمريكيين[61] - والعدوانية المتزايدة للشرطة التونسية. وفي بعض الأحيان، أثبت البعد الأول فائدته للقوى الشعبية، كما حدث عند تحدي الجيش للباجي قائد السبسي في سنة 2017 عندما أمر بتأمين منشأة نفطية في تطاوين أغلقها المتظاهرون. وقد سرت كذلك شائعات مفادها أن القيادة العسكرية العليا ساعدت في التخطيط لانقلاب سعيد الذاتي – ولكن لا لُبس في الدعم الذي قدمته في تنفيذه - ومع ذلك، يكفي إظهار ما يحدث عندما يتم ترك تسييس الجيش يأخذ مداه. مع الأخذ في الاعتبار أيضًا للتفضيل المعروف لكبار الضباط للنظام الرئاسي القوي (هل ينبغي لنا هنا تذكر المثال المصري؟)ويجب أن يكون واضحا أن تقوية الجيش التونسي على مدى العقد الماضي لم يكن نعمة لتعزيز الديمقراطية. أما بالنسبة للشرطة التي بدأ انبعاثها بشكل جدي تحت إشراف ديمقراطي، ثم تم التعجيل به على وجه الخصوص عند إقرار قانون[62] مكافحة الإرهاب (الذي شاركت النقابات الأمنية في صياغته) سنة 2015. وقد أدى هذا القانون لمزيد من التخويف والمضايقات والاعتداءات والتشهير بمعارضيه علنا في وسائل الإعلام، فهو يشكل الآن خطرا واضحا وحينيا على من يسعى لتنظيم أي شكل من أشكال تنظيم المعارضة.

والآن، إذا نظرنا إلى المشهد بشكل عام، فإن الظروف الملائمة لإحياء الديمقراطية ضعيفة. ومن الممكن أن يؤدي حدث ما، أو سلسلة من الأحداث، إلى إثارة تعبئة شعبية قوية تُطيح بقيس سعيد: إذا لم يعزز سيطرته عبر مؤسسات وسيطة، ومن المحتمل أن يصبح الرئيس التونسي نفسه ضحية لما بعد السياسة التي ساعدته سابقا في الوصول إلى السلطة. ومع ذلك، وحتى في ظل هذا الاحتمال، من الصعب تخيل بناء ديمقراطية صحية بعد ذلك: فورثاء السياسة الرسمية لا يحظون سوى بالقليل من الثقة و لا يكفّون عن تبادل الاتهامات مما يجعل من توحيد الأهداف بينهم أمرًا غير محتمل إن لم يكن مستحيلًا. وعلى غرار الأجسام السياسية في جميع أنحاء العالم، تُظهر تونس عزلة ورفضا للثقة في المؤسسات التمثيلية والمشاركة فيها. أما الاقتصاد، فهو معرض للخطر من جانبه.

فكيف يمكن للديمقراطية أن تقلع في مثل هذه الظروف؟ وكيف يمكن تعزيزها في حين أن الهياكل الوسيطة، يُنظر إليها كمبدأ وممارسة، بمثل هذا الازدراء؟ كيف يمكن لهذه الديمقراطية الاستقرار وسط الفائض السكاني المتزايد وعبر وجود فئات وأجيال بأكملها لا تجد لها مكانة اعتبارية أو إنتاجية ضمن الاقتصاد؟ هل يمكن أن نتحدث عن شرعية للنتائج حتى في أفضل الديمقراطيات عندما يملي عليها عبء الديون العمومية الالتجاء لسياسات التقشف، وحتى عندما تكون قدرة المجتمع الدولي على الإعفاء من الديون ضعيفة على أقل تقدير؟

من العسير للغاية الحصول على إجابات لكل هذه الأسئلة. فالتداعيات بالنسبة إلى تونس، مثل غيرها من البلدان الأخرى التي تواجه نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية رهيبة للغاية: فمستبد اليوم قد يرحل، إلا أن بديله الأرجح سيكون سلطويا لا ديمقراطيا.

[59] حوارات، جوان 2023.
[60] Hannah Ridge, "Dismantling new democracies: the case of Tunisia", Democratization, 29, 8, 2022 ; Nate Grubman, "Do Tunisians still want democracy?", Monkey Cage Blog, Washington Post, 1/9 2021
[61] Sharan Grewal, "Norm diffusion through US military training in Tunisia", Security Studies, 31, 2, 2022
[62] Matt Herbert, "Tunisia: Strengthening of security force unions blunts internal control", Instituto per Gli Studi di Politica Internazionale, 2/8/2022

٤. خاتمة

في أفريل/نيسان من سنة 2023، قدم مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، جاك سوليفان، في خطابه داخل معهد بروكينغز تغييرا ملحوظا للبراديغمات[63]. فأثناء تقديمه لوثيقة "توافق واشنطن الجديدة" للبيت الأبيض في عهد بايدن، بدأ سوليفان يصف الطريقة التي هيمنت فيها عقود من السياسة الاقتصادية غير الحكيمة -الليبرالية الجديدة- وغذت صعود الشعبوية اليمينية في أمريكا أولاً ثم في جميع أنحاء العالم أيضًا. وبعد أن حدد هذا الصعود بأنه خطر اجتماعي وسياسي وبيئي من أعلى الدرجات، أوضح سوليفان كيف أن استراتيجية بايدن الصناعية الخضراء، و"سياسته الخارجية للطبقة الوسطى"، وإعادة التزامه بالخدمات العامة ودور الدولة ذاتها من شأنه أن يعيد البلاد (والعالم) إلى مسارات واعدة أكثر.

وكان خطاب سوليفان والسياسات التي من المفترض أن يشرحها - في المقام الأول، وهي قوانين خفض التضخم وقانون CHIPS و Science Act لسنة 2022 قد مثلت دافعا لزرع الأمل بين الناس في الولايات المتحدة: فبالنسبة لدولة كبيرة وثرية مثلها، فإن التحول التجاري الذي تم التمكين له قد يضيف من إمكانية النهضة الصناعية، ودفعه نحو مجتمع أقل تفاوتًا، وديمقراطية أقل تفاوتا.

ولكن لسوء الحظ، فإن التغييرات الجارية على قدم وساق في واشنطن تعدُ بمكاسب أقل بكثير لأولئك الذين يعيشون في أجزاء أخرى من هذا العالم، بما في ذلك تونس. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن التغييرات المعنية تشير إلى حرب باردة قادمة بين الولايات المتحدة والصين: فصعود الأخيرة في نهاية المطاف، وعزم البيت الأبيض على إيقافها، قد دفع الولايات المتحدة إلى إعادة اكتشاف السياسة الصناعية. وأكثر من ذلك، يمكن أن يُعزى الافتقار إلى الوعد بآفاق إيجابية لحقيقة أن"توافق واشنطن" لا يحتوي على أي إجراءات لمساعدة البلدان الأصغر حجما والأكثر فقرا على تنفيذ هذا التحول النموذجي الذي يدافع عنه سوليفان: فلئن حدد مستشار الأمن القومي بشكل صحيح الضرورة الاجتماعية والتنموية والبيئية والسياسية لتدخل الدولة الجريء في الاقتصاد، فإنه هو والحكومة التي ينتمي إليها لايتخذون سوى خطوات قليلة لضمان أن الدول الموجودة في العالم والجنوب منه خصوصا قد تكون قادرة على الاستجابة لهذه الحتمية. وعلى أرض الواقع، أظهر البيت الأبيض عدم رغبته في القيام ببعض الإصلاحات الطفيفة في هيكلة الديون الدولية، وهي إصلاحات من شأنها أن يكون لها تأثير هائل على دول، مثل تونس، التي أصبحت مقيدةً بشكل متزايد بالتزاماتها تجاه الدائنين: ففي الربيع الماضي فقط، منعت الولايات المتحدة وألمانيا صندوق النقد الدولي من إصدار حقوق جديدة للسحب الخاص أو إنهاء سياسة الرسوم الإضافية[64]. فلكي تحظى الديمقراطية التونسية بفرصة حقيقية، يجب على هياكل الاقتصاد العالمي – و سياسات القوى الكبرى التي تحافظ عليها، وأن تدفع نحو التغيير. ولكي تحظى الديمقراطية بفرصة حقيقية، يجب على الدولة التونسية أيضاً أن تتيح لها الفرصة لإعادة بناء البلاد عبر القاعدة الصناعية.

لكن هل سيكون ذلك علاجا لجميع القضايا المتعلقة بما فوق السياسة التي تمت مناقشتها في هذا التقرير؟ هل سيضع كلّ ذلك نهاية لحكم قيس سعيد القمعي؟ الجواب على كلا السؤالين هو بالطبع لا. فتحديات إعادة الأحزاب السياسية إلى المجتمع ومواجهة الحاكم المستبد الذي تسيطر عليه قوات الأمن، وتراه مفيدا لها حتى الآن، تظل ذات كلفة هائلة. ومع ذلك، فهناك التزام دولي بتعزيز شأن الصناعة التونسية التي يمكن لها على الأقل أن تغير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في نهاية المطاف، وتسمح للأحزاب أن تندمج بشكل عضوي في النسيج الاجتماعي، كما يمكن للديمقراطية المنبعثة أن تتوفر الظروف الملائمة للتطور. فالتاريخ دائما ما يوضح بأن التصنيع الضعيف يولد أحزابا عمالية ضعيفة، والتي قد تنتج بدورها ضعفا في إدماج القوى الشعبية سياسيا، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى فرص ضعيفة للديمقراطية.

Jake Sullivan, "The Biden administration's international economic agenda", Hutchins Center on Fiscal & Monetary Policy at Brookings, 27/4/2023 [63]
Patrick Bigger, Federico Sibaja, "Feasibility Pact?", The Polycrisis Series, Phenomenal World, 21/6/2023 [64]

مسؤولية ما حل بتونس منذ 2021 تقع مباشرة على عاتق قيس سعيد. ولكن لو نظرنا بشكل أبعد، فيمكن أن نعزو مشاكل اليوم إلى الفاعلين الرئيسيين خلال المرحلة الانتقالية وإلى كل من سعى لجعل عصرنا هذا عصر ما فوق السياسة. وبالنسبة لأولئك الذين يأملون في مستقبل أفضل لتونس، فإن توزيع اللوم على هذا النحو سيكون له انعكاسات كبيرة، فهذا يكشف أن المعركة لا يمكن أن تقتصر على مجرد التنافس حول الساكن الحالي لقصر قرطاج. لا يعني هذا طبعا التوقف عن الضغط الدبلوماسي والجهود ذات النية الحسنة التي تهدف إلى ضمان دولة القانون أو حرية وسائل الإعلام والسجناء السياسيين. بل يجب الإقرار بأن المواجهة في الميدان القانوني والإجرائي ستكون مقيّدة لكونها لا تحشد معها القوى الشعبية مثلما أثبتت السنوات الأخيرة ذلك. ولهذا فمن الأفضل استقطاب القوى الشعبية إلى الميدان من خلال تغيير أهداف الاحتجاج إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك يكون أفضل رهان لنجاح الديمقراطية التونسية عبر التركيز على الاقتصاد السياسي الأوسع في تونس. كما يمكن لطريق العودة إلى الحرية السياسية، أن يمر عبر تطوير الأنشطة الصناعية الخضراء وإرسال المراقبين الانتخابيين، وإعادة كتابة الدستور، وتعزيز دور المجتمع المدني على غرار المنظمات غير الحكومية. لذا على أجندة التحالف المؤيد للديمقراطية داخل تونس وخارجها أن تشمل بعض الإجراءات مثل تخفيف عبء الديون وإصلاح الاتفاقيات التجارية والنظام المالي العالمي وإعادة فرض ضوابط رأس المال. وفي صورة غياب التقدم على هذه الجبهات، فإن أية عودة إلى الديمقراطية ستعاني من نفس المشاكل التي أعاقت المرحلة الانتقالية بعد سنة 2011.

للإقتباس من هذا التقرير

كولين باورز، "قيس سعيّد اليوم، فماذا عن الغد؟ تونس في زمن ما فوق السياسة"، تقرير، مؤسسة نوريا للأبحاث، أكتوبر 2023

الترخيص البحثي

تشجع مؤسسة نوريا استخدام ونشر هذا المنشور ضمن ترخيص cc-by-nc-nd. ولكم مطلق الحرية في مشاركة أو نسخ أو إعادة توزيع محتوى التقرير ونشره، باستثناء الاستخدام ذي الغايات التجارية،عبر كافة الوسائل وبمختلف الأشكال، بشرط أن يتم نشر المحتوى كاملا وبدون تعديل.

كما تتحتم الإشارة إلى مؤسسة نوريا للأبحاث عند كل استعمال لهذا المحتوى، مع عدم القيام بأي تعديل، أو اقتباس أو ترجمة حتى لو كانت جزئية، إضافة إلى عدم نشر هذا التقرير لغايات ربحيّة.

بند إخلاء المسؤوليّة

الآراء الواردة في المادة المنشورة تخصّ المؤلف ولا تعكس بالضرورة مواقف مؤسسة نوريا للأبحاث. وقد تم تنفيذ هذا المشروع بدعم مالي من مؤسسة المجتمع المفتوح Open Society Foundations.

المؤلف : كولن باورز
المحرر : غزافييه غينيار
مدير البرنامج : روبين بومون
الرسومات : ستوديو داريس

WWW.NORIA-RESEARCH.COM